

## الفصل الأول

### كفاءة البنوك المصرية

#### في مواجهة المنافسة العالمية

د. نجوى عبدالله سمك\*

شهدت الاقتصاديات العالمية تطورات متلاحقة خلال العقدين الماضيين ، أدت جميعها إلى تشجيع الاعتماد علي آليات السوق ، وتغيير دور الدولة، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص في كافة المجالات .

لم يكن القطاع المالي بمنأى عن هذه التغيرات ، بل أصبح من أهم القطاعات التي شهدت تغيرات كبيرة ، بفعل تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية في إطار جولة أوروغواي سواء من خلال تقديم خدمات مالية عبر الحدود ، أو السماح للبنوك والمؤسسات المالية المعنية إقامة فروع في دول أخرى؛ وهو الأمر الذي يؤدي إلى سهولة التحرك السريع لرؤوس الأموال فيما بين الأسواق المختلفة .

إن تحرير التجارة في الخدمات يختلف عنه في حالة السلع ؛ حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبور للحدود وتعريفات جمركية ، وإنما تظهر المشكلة نتيجة القوانين والإجراءات التي تضعها كل دولة وهو ما سعت الاتفاقية إلى إزالته ؛ فالتجارة في مجال الخدمات - على سبيل المثال - قد تأخذ شكل انتقال الخدمة ذاتها دون الحاجة إلى التواجد في أراضي العضو الآخر. و بالتالي فالقضية المطروحة هنا هو النظام الداخلي في الدول المختلفة ومدى كفاءته.

أدت هذه التطورات ، إلى ارتفاع درجة المنافسة في مجال السيطرة علي الأسواق وكان علي المؤسسات المالية - في ظل هذه البيئة التنافسية - أن تعيد النظر في كفاءة

---

(\* ) أستاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-قسم اقتصاد - جامعة القاهرة.

تشغيلها ، وطبيعة ونوعية الخدمات المقدمة . وأسفرت عملية التحرير المالي عن مجموعة من التحديات تواجه البنوك في الأسواق الناشئة بصفة عامة، ومن أهم هذه التحديات ؛ ارتفاع درجة المنافسة الأجنبية في الأسواق المحلية ، اتساع حجم السوق المصرفية الدولية في ظل انتشار ظاهرة الاندماج والاستحواذ ، وهو ما يتطلب وجود مؤسسات محلية عملاقة تستطيع مواجهة هذه المؤسسات المالية الدولية . لذلك نجد أن كفاءة البيئة المصرفية و كفاءة أداء البنوك يعد شرط ضروري لرفع القدرة التنافسية للقطاع المصرفي .

بدأت مصر -كدولة ناشئة - منذ بداية التسعينات، في إصلاح اقتصادياتها وتحقيق انفتاحها علي العالم الخارجي ، وإعادة تقييم دور المؤسسات المالية ، وإتباع استراتيجيات فعالة ، تركز علي رفع مساهمة القطاع الخاص والبدء في استيعاب التكنولوجيا الحديثة ، ولكن يظل السؤال القائم هو :

هل أصبح القطاع المصرفي علي درجة تؤهله للمنافسة محلياً وعالمياً بما يحقق الهدف المنشود منه في تمويل عملية التنمية ورفع مستوي معيشة الفرد بالتبعية، أم مايزال أمامه العديد من الإجراءات والاستراتيجيات التي يجب اتخاذها ؟

بناء على ما سبق، فينصب محور اهتمام هذه الورقة على قياس كفاءة القطاع المصرفي مقارنة بمجموعة من الدول، على المستوى الكلي للقطاع، ثم الانتقال لتحديد الكفاءة على المستوى الجزئي بين البنوك العاملة، التجارية منها بصفة خاصة ( في الحالة المصرية تشمل البنوك التجارية والاستثمار و الأعمال) وذلك لتحديد مدى كفاءة و قدرة هذا القطاع في مواجهة المنافسة محلياً وعالمياً .

وبناءً على ذلك يسعى هذا الفصل إلى الإجابة علي مجموعة من التساؤلات تتمثل في:

١- ما هي أهم التطورات في البيئة المصرفية العالمية والمحلية؟ وهو التساؤل الذي يقودنا إلى تحديد التحديات التي تواجه الأسواق الناشئة في ظل تحرير الخدمات المالية بصفة عامة، والمصرفية بصفة خاصة .

٢- مدي قدرة القطاع المصرفي المصري علي المنافسة محلياً وعالمياً ؟

٣- ما هي أهم الاستراتيجيات والإجراءات التي يجب أخذها في الاعتبار حتي يتم السدخول الأمن والتدريجي في مجال تحرير الخدمات المصرفية.

ينقسم الفصل إلى أربعة أجزاء، نعرض في الجزء الأول؛ العولمة المالية وأثرها علي طبيعة العمل المصرفي؛ نظراً لان التحرير وفك القيود أطلق العنان لقوي المنافسة والابتكارات في نطاق واسع، وهو ما أدى إلى ظهور خدمات وأدوات مالية جديدة، و أنواع جديدة من المؤسسات المالية، ومنها المؤسسات الكبرى متعددة الجنسية ومتعددة المنتجات. والتفرقة التقليدية بين الأنواع المختلفة للمؤسسات المالية لم تعد موجودة، وانتشار فكرة البنك الشامل والاندماجات.

صاحب هذه التغيرات و هذا التحرير ارتفاع درجة المخاطر وتنوعها؛ ونتيجة لهذه التطورات تزامنت معها تغيرات في نظم الرقابة والإشراف علي المؤسسات المالية؛ لذلك سوف نعرض من خلال هذا الجزء لكافة هذه التغيرات في البيئة المصرفية. وأهم التطورات علي المستوى المحلي المصاحبة لهذه التغيرات العالمية

و يعرض الجزء الثاني لمدي قدرة القطاع المصرفي المصري علي المنافسة محلياً وعالمياً؛ حيث يتوقف ذلك علي درجة كفاءة العمل المصرفي بصفة عامة وهو ما يتم تقييمه علي المستوى الكلي من خلال:-

استخدام بعض المؤشرات التي تعكس كفاءة القطاع المصرفي، مقارنة بمجموعة من الدول الصاعدة في آسيا و أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية والتي تعتبر أسواق منافسة لسوق المصري، وبعض الدول المتقدمة كمجموعة مرشدة. مستخدمين في ذلك مجموعة من المؤشرات الدالة علي كفاءة القطاع من حيث: حجمه، ودرجة نموه، وهيكله، ونشاطه، ودرجه استقراره، وأيضا بعض المؤشرات التي تعكس كفاءة الأداء من حيث جودة الأصول وكفاءة التشغيل.

ننتقل بعد هذا التحليل الكلي علي مستوي القطاع إلى نظرة أكثر تحليلية علي المستوي الجزئي في الجزء الثالث؛ لمعرفة وتحديد الفروق الأساسية في كفاءة الأداء علي مستوى البنوك العاملة في الاقتصاد المصري، من خلال عينة تحتوي علي خمس وثلاثين بنكاً تمثل أصولهم أكثر من ٩٥% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي. وذلك من حيث

معدلات تشغيل الأصول ، معدلات تشغيل الدخل ، معدلات تشغيل الملكية ، و مدي انتشار الخدمات والأدوات المالية المصرفية الحديثة. مع الأخذ في الاعتبار كافة القيود والانتقادات المأخوذة علي هذه المعدلات .

أخيراً نعرض في الجزء الرابع للأفاق المستقبلية للعمل المصرفي المصري لمواجهة تحديات العولمة المالية من حيث تطبيق نظم لشبكات الأمان، و أساليب رقابية فعالة .بالإضافة إلى وجود نظم جيدة لإدارة المخاطر وكيفية التحوط منها. وتفعيل دور السوق في مراقبة السلوك المصرفي، وجود شبكة معلومات تساعد على تحقيق ذلك ، مع توافر إطار قانوني صحيح وفعال بما يزيد من فاعلية هذه الإصلاحات.

### خطة البحث:-

أولاً التطورات في البيئة المصرفية عالمياً ومحلياً.

١- التطورات على المستوى العالمي.

٢- التطورات على المستوى المحلي.

ثانياً:-تقييم كفاءة القطاع المصرفي المصري..

١-حجم ودرجة نمو القطاع.

٢- هيكل الصناعة المصرفية.

٣- درجة نشاط الوساطة المالية.

٤-مؤشرات كفاءة الأداء.

ثالثاً تقييم أداء البنوك المصرية على المستوى الجزئي

١- البيانات والمؤشرات المستخدمة.

٢- تقييم النتائج.

رابعاً سبل زيادة كفاءة وفاعلية النظام المصرفي.

- ١- نظام التأمين على الودائع.
- ٢- تفعيل دور الرقابة على المؤسسات في العمل المصرفي.
- ٣- زيادة درجة الشفافية والإفصاح في مجال العمل المصرفي .
- ٤- إدارة جيدة للمخاطر .
- ٥- الإصلاح الشامل للإطار القانوني.

### أولا التطورات في البيئة المصرفية عالمياً و محلياً

شهد العالم خلال العقد الماضي، موجات تحرير للقطاع المالي تمثلت في: إلغاء القيود علي حركة رؤوس الأموال ، وتحرير حساب رأس المال في معظم الدول وهو ما أدى إلى زيادة درجة الارتباط والتكامل المالي فيما بين الدول المتقدمة والناشئة، وعرف ذلك بالعولمة المالية في إطار من المنافسة الشاملة. ساعد علي زيادة هذه الظاهرة ، توقيع اتفاقية تحرير الخدمات المالية وعلي رأسها الخدمات المصرفية، وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها من أول يناير ١٩٩٥ كما أن انتشار المعلومات وسرعة وصولها ساهمت في عولمة السوق .

لذلك سوف نعرض من خلال هذا الجزء باختصار لأثر العولمة المالية على البيئة المصرفية ، والتطورات التي طرأت عليها عالمياً ومحلياً.

#### ١- التطورات على المستوى العالمي .

أدت عملية التحرير في مجال الخدمات المصرفية ، إلى زيادة قوى المنافسة والابتكارات، وهو ما أدى إلى ظهور خدمات وأدوات مالية جديدة ، و أنواع جديدة من المؤسسات المالية ، ومنها المؤسسات الكبرى، وهو ما أدى إلى تزايد ظاهرة الاندماجات . صاحب هذه التغيرات ارتفاع درجة المخاطر وتنوعها، ونتيجة لهذه التطورات تزامنت معها تغيرات في نظم الرقابة والإشراف علي المؤسسات المالية . وفيما يلي نناقش باختصار كافة هذه التغيرات وما تمثله من تحديات أمام الدول النامية بصفة خاصة.

## ١-١ انتشار البنوك دولية النشاط:-

أصبح العديد من المؤسسات المصرفية في ظل حركات التحرير، والسماح للأجانب بحرية التملك مؤسسات عالمية؛ فتوسعت البنوك في إنشاء شركات أجنبية تابعة لها ، أو فروع أو أخذ تصريح بإنشاء بنوك أجنبية، وتفسر هذه الظاهرة وتوسعها نتيجة لزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة . فقد اتجهت العديد من البنوك الأمريكية إلى الخارج لخدمة عملائها الكبار اللذين تم نقل أنشطتهم أو القيام بأنشطة جديدة خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، وأيضاً في بداية الثمانينات اتجهت البنوك في دول أوروبا الغربية واليابان إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية لنفس السبب (Robertz. Aliber,1984)

دفع انتشار البنوك الأجنبية، في الأسواق المحلية للدول المختلفة ، إلى البحث حول تحديد المنافع والخسائر التي تعود على البنوك المحلية ، وتمثلت أهم الإيجابيات في: تحسن نوعية الخدمات المالية المتاحة في السوق المحلي ، وذلك من خلال: زيادة درجة المنافسة بين البنوك ، إتاحة الفرص إلى تطبيق مهارات وتكنولوجيات حديثة ، تنمية الرقابة على البنوك ، والأطر القانونية. هذا بالإضافة الى تحفيز دخول الدولة إلى السوق المالي العالمي (Watter & Gary1998). ولكن هذه الإيجابيات يتوقف تحققها على مدى تأهل البيئة المصرفية المحلية على مواجهة هذه المنافسة. حيث أوضحت بعض الدراسات أن أداء البنوك الأجنبية يكون أفضل من المحلية في الدول النامية، وذلك لتمييز البنوك الأجنبية وبصفة خاصة في طبيعة الخدمات المقدمة والتكنولوجيا المستخدمة.. (Stijin classes,et- al, 1998)

## ١-٢ تغير الأهمية النسبية لمكونات ميزانية البنوك .

أدت إجراءات التحرير المالي، وزيادة التدفقات الرأسمالية فيما بين الدول، والاستثمارات المالية والأدوات المالية الحديثة وبصفة خاصة الأوراق المالية، إلى تطور كبير في أعمال البنوك انعكس في بنود ميزانيات البنوك الكبرى تمثل في :

أ- لم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من عمليات الإقراض المصرفي للمشروعات، ولكن من الأصول الأخرى المدرة للدخل، وبصفة خاصة من السندات و عمليات إدارة الأصول. نتيجة لذلك اتجه نصيب القروض للتناقص من إجمالي أصول البنوك نظراً لتزايد النصيب النسبي للأصول الأخرى ، حيث انخفض في الولايات المتحدة من ٦٣% في بداية التسعينات إلى حوالي ٥٩% في منتصف التسعينات ، وفي ألمانيا ٨١% إلى حوالي ٧٧% ، وفي فرنسا من ٤٠,٤% إلى حوالي ٣٦,٤% ، وفي إيطاليا من ٤٥% إلى حوالي ٤٢% . (Charles Adams et al,1998) .

ب- انخفاض نصيب الودائع من إجمالي الخصوم في البنوك . ففي الولايات المتحدة انخفضت من ٩٦,٦% في أوائل التسعينات إلى حوالي ٥٩% في أواخر التسعينات وفي ألمانيا من ٧١% إلى حوالي ٦٥% ، وفي فرنسا ٣٤% إلى حوالي ٢٧% ، وارتفع في المقابل تطور نصيب الخصوم القابلة للتداول من إجمالي الخصوم بصفة خاصة السندات كمصدر جديد للتمويل. ولم يقتصر الأمر على الدول الصناعية الكبرى فحسب ، بل امتد أيضاً إلى الدول الناشئة.

### ٣-١ منافسة المؤسسات المالية غير المصرفية.

تتمثل السمة المستقبلية لمقدمي الخدمات المالية ، في ظهور ما يسمى بالتجانس بين المؤسسات المقدمة للخدمات المالية؛ حيث أن التمييز التقليدي بين الصناع الماليين مثل البنوك بأنواعها المختلفة وشركات تأمين وصناديق معاشات وصناديق الاستثمار، بدأ في التقلص. تعكس لنا البنوك الأمريكية هذا التغيير بشكل واضح حيث انخفض نصيب البنوك التجارية في تمويل الأصول المالية الشخصية من ٥٠% إلى ١٨% خلال الفترة من ١٩٨٠ إلى منتصف التسعينات، وفي المقابل ارتفع نصيب المؤسسات المالية غير المصرفية إلى حوالي ٤٢% . (Charles Adams et al,1998) .

أدت هذه التحولات إلى انتشار فكرة التحول إلى البنوك الشاملة ، وهي البنوك التي تقوم بكل الوظائف التقليدية وغير التقليدية؛ ولذلك فهي تسعى إلى تنوع مصادر التمويل

،وتعبئة أكبر قدر من المدخرات وتوظيف مواردها في مجالات مالية مختلفة . ( Saunder, A . alter, 1996 ) .

ويمثل وجود البنوك الشاملة في الدول النامية تحدياً من التحديات التي تفرضها العولمة المالية علي تلك الدول؛ وذلك لان الرقابة علي البنوك الشاملة من الأمور الصعبة التي تحتاج إلى قواعد وإجراءات ونظم للمتابعة لتنفيذ هذه القواعد وإدارتها، كما تحتاج إلى بنوك علي درجة عالية من الرسملة لتجنب المخاطر، وهو ما لا تتمتع به البنوك في الدول النامية؛ لذلك فانه من الضروري علي الدول النامية أن تأخذ بعين الاعتبار الهيكل المالي ، ومدى كفاية النظم الرقابية الملائمة لطبيعة المنتجات المالية الجديدة التي سوف تقدمها البنوك الشاملة قبل السماح لها بمزاولة أعمالها المحلية أو الأجنبية على حد سواء . (Millard Long and Dimriti vittas,1991)

في ضوء المنافسة القوية، التي بدأت تستشعرها البنوك التجارية ، من المؤسسات غير المصرفية وأتساع وانتشار مفهوم البنك الشامل، وتعدد وتنوع العمليات التي تقوم بها البنوك، وهو ما يتطلب بنوكا علي درجة عالية من الرسملة-اتجهت البنوك إلى الاندماج فيما بينها أو إلى تملك بنوك أخرى ، وبالنسبة للدول المتقدمة بصفة خاصة فأن الأمر لم يقتصر علي المستوي المحلي للاندماج ، بل أصبح هناك حالات مهمة للاندماج و التملك بين بنوك تنتمي إلي دول مختلفة بل وعبر القارات . (إبراهيم شحاته ، ٢٠٠٠) .

ارتبطت بظاهرة العولمة المالية ، وتطورات الصناعة المصرفية أيضا تزايد الاتجاه إلى خصخصة البنوك .تمثلت أهم الدوافع إلى هذا الاتجاه في: مواجه التحديات التي تواجه العمل المصرفي في ظل المتغيرات العالمية والتكيف مع ما جاءت به اتفاقية تحرير الخدمات المالية في إطار اتفاقية الجات ، والتزام الدول بما جاء بالاتفاقية بالسماح للملكية الأجنبية لأي بنك محلي بنسبة ١٠٠% .هذا بالإضافة إلى زيادة القدرة علي المنافسة وتحقيق الكفاءة .



#### ٤-١ زيادة درجة المخاطر والأزمات التي تواجه البنوك:-

أدت التغييرات في طبيعة العمل المصرفي، وتنوع مصادر واستخدامات تلك المؤسسات المالية، والتعامل في الأدوات الاستثمارية الحديثة، بالإضافة إلى ثورة التكنولوجيا والاتصالات- التي أصبحت تمثل محور التقدم في العمل المصرفي- إلى تزايد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك، بالإضافة إلى المخاطر التقليدية، وتشتمل هذه المخاطر الجديدة على: مخاطر السوق،. مخاطر التعاملات خارج الميزانية، مخاطر التكنولوجيا والتشغيل مخاطر سعر الصرف،. المخاطر السيادية للدولة. ( Hennle van )  
G reuning ,Sonja Brajovic,2000 . تمثل كافة هذه المخاطر تحدياً أمام البنوك، لبناء نماذج وأساليب تساعد في كيفية التحوط تجاه هذه المخاطر وبصفة خاصة الدول النامية؛ حيث تعد هذه التعاملات جميعها تعاملات حديثة بالنسبة لها. (Peter, Rose,1997)  
كما صاحبت هذه التغييرات العديد من الأزمات . وظهرت العديد من الدراسات. التي بحثت وراء الأسباب التي تؤدي إلى أزمات البنوك وعلاقتها بالعملة المالية وأوضحت أن عمليات التحرير المالي التي قامت بها الكثير من الدول، سببت مشاكل وأزمات مصرفية في شيلي ١٩٨١، والمكسيك ١٩٩٥ وتركيا ١٩٩٤. Demirguc,Kunt& ( Detereg1997) و زادت حدة الأزمات أيضاً في الدول التي أخذت في التحرير ولم يصحبه نظام كافي للرقابة والإشراف، و لم يكن الإطار القانوني بالقوة الكافية، وهو ما حدث أثناء الأزمة الآسيوية (World Bank ,1997) .

#### ٥-١ زيادة الاتجاه إلى المزيد من الإجراءات الرقابية .

أدت الاتجاهات السابقة في تغيير الصناعة المصرفية والهيكل المالي داخل الدول، وكذلك تزايد درجة ونوعية المخاطر. إلى أن بدأ التفكير في البحث عن آليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر . (Dimitrit vittas,1991) وبدأت الكثير من الكتابات تفكر في كيفية حماية النظام المالي العالمي، ومنهم من اقترح وجود مقرض دولي أخير (Garten  
(1998)، أو وجود منظمة دولية لإدارة الأزمات (Fischer and Giannine,1991) ومحكمة دولية

للتعاملات المالية (Raffer 1990). ونجد أن لجنه بازل واتفقيتها عام ١٩٨٨ تخطو خطوات جادة نحو قواعد عالمية تحكم السوق المصرفي العالمي. وتتمثل الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل ١٩٨٨ في: المساهمة في تحقيق استقرار النظام المصرفي العالمي، تكافؤ الأوضاع التنافسية فيما بين البنوك. تمثلت أهم الجوانب التي ركزت عليها اتفاقية بازل ، ١٩٨٨ في المخاطر الائتمانية، وتحديد مؤشرات عالمية لمدي كفاية رأس المال مقابل الأصول الخطرة ، وقد حددت اللجنة أن الحد الأدنى لرأس المال مقابل الأصول مرجحة بدرجة مخاطر لكل أصل لا تقل عن ٨% . أدت هذه الخطوة إلى زيادات متتالية في نسب رأس المال في كافة البنوك خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٢ . إلا أن النظام المالي والصناعة المصرفية تطور بشكل كبير؛ الأمر الذي أدى إلى أن الإطار الحالي لكفاية رأس المال مؤشر غير كافي لقياس الصحة المالية للمؤسسة المصرفية ، وأن الأوزان السابقة للأصول وفقاً لدرجة مخاطرها يساهم فقط في تجنب مخاطر الائتمان. ولكن لم تأخذ أنواع المخاطر الأخرى في الاعتبار. كما أن الاتفاقية تركت الحرية للسلطات الرقابية الوطنية بتحديد مفهوم رأس المال، واعتبرت الكثير من الدول نسبة ٨% الحد الأقصى بدلاً من الحد الأدنى كما هو مذكور في الاتفاقية . وقامت اللجنة لذلك بوضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال يتماشى مع التطورات السريعة ويركز علي ؛ تكوين أساليب شاملة للتعامل مع المخاطر، وتستند في ذلك على التصنيفات الداخلية والخارجية للبنوك والمدنيين من أجل تحديد أكثر واقعية للمخاطر، ضرورة توافر قدر من انضباطية السوق و مراقبته لسلوك البنوك -Market Discipline- وهذا يتطلب قاعدة معلومات وفيرة، حتي يتمكن مختلف المشاركين في السوق من إجراء التقييم المناسب. (Anderw,Cornford,2000) بالرغم من إيجابيات الإطار الجديد المقترح إلا أنه يمثل تحدي أمام الدول النامية ، ويكون لصالح الدول المتقدمة. نظراً لأن تحديد معدلات كفاءة رأس المال تعتمد علي درجات التصنيف الائتماني للدول والبنوك والمدنيين أيضا . ونظراً لأن لمزيد من الدول النامية مازالت ثقافة التقييم الائتماني الداخلي أو الخارجي غير ناضجة لديهم وكثير من هذه الدول يحصل

علي، تصنيفات ائتمانية منخفضة، وبالتالي سوف تواجه البنوك ضغوطاً لزيادة متطلبات رأس المال بمستوي أعلى من المستويات الراهنة. هذا يتطلب من البنوك و السلطات الرقابية المنوطة بالأشراف علي البنوك توفير التقنيات والكوادر البشرية المؤهلة للقيام بمثل هذه النظم لتقييم المخاطر وبالتالي تجنبها . لمزيد من التعرف علي أوزان المخاطر وفقاً لتصنيفات الائتمان المختلفة انظر ( الملحق ١) .

## ٢- التطورات على المستوى المحلي.

أوضح لنا من الجزء السابق أن القطاع المصرفي يواجه بدرجة شديدة من المنافسة نتيجة لموجات التحرير، والدخول ضمن إطار اتفاقية الجات وتحرير تجارة الخدمات . وفيما يلي نعرض لأهم التطورات في البيئة المصرفية المحلية لمواكبة مثل هذه التغيرات و بصفة خاصة السياسات الاقتصادية الكلية المتبعة التي تساعد الجهاز المصرفي بصفة خاصة، والقطاع المالي بصفة عامة علي تحقيق كفاءة مرتفعة، وهو ما ينعكس بالتبعية علي قدرته التنافسية. وسوف نركز في هذا الإطار علي السياسات النقدية والمالية لما لها من تأثير واضح علي القطاع المالي . وأيضاً سياسات التحرير التي بدأت إتباعها لتحديد مدي ودرجة الانفتاح الاقتصادي . والإجراءات والقواعد المطبقة علي البنوك من قبل السلطات الإشرافية والرقابية ومدى توافقها مع المعايير الدولية .

### ١-٢ السياسات النقدية والمالية في ظل برنامج الإصلاح.

عانت مصر خلال النصف الأخير من عقد الثمانينات من عدم الاستقرار علي مستوي الاقتصاد الكلي، مما أثر بالسلب علي الجهاز المصرفي نتيجة سياسات الكبح المالي المطبقة في هذه الآونة ومنها التحكم المباشر في سعر الفائدة وتطبيق نظم السقوف الائتمانية وبرامج الائتمان الموجهة واحتياطات قانونية مرتفعة . نتج عن ذلك تشوهات سعريه كثيرة من أهمها معدلات فائدة سالبه ومعدلات تضخم مرتفعة لتصل إلى أكثر من ٢٠%. وتخصيص غير كفاء لموارد البنوك.(سمك،نجوى، ٢٠٠٠).

بدأت مصر برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي منذ عام ١٩٩١، يهدف إلى تثبيت واستقرار الأسعار في الاقتصاد والتكيف الهيكلي . وكانت من أهم السياسات المستخدمة في المراحل الأولى هي السياسة المالية والنقدية، وأخذت خطوات هامة في اتجاه إصلاح القطاع المالي تمثلت في: إلغاء القيود علي سعر الفائدة، وإلغاء السقوف الائتمانية ، وتخفيض نسب الاحتياطي والسيولة، وتطبيق أدوات السياسة النقدية غير المباشرة. وكان العبء الأكبر علي السياسة النقدية هو مواجهتها بطفرة من تدفقات رؤوس الأموال في ظل دولة تطبق برنامج لتثبيت ، وتم السيطرة علي الأثر التوسعي لهذه التدفقات باستخدام أدون الخزانة.

وكان هذا الإصلاح المالي مصحوباً بإصلاح نظام سعر الصرف، حيث تمت إزالة القيود المفروضة علي النقد الأجنبي، وتم إنشاء السوق الأولية والسوق الحرة للنقد الأجنبي (فبراير ١٩٩١) وصدر القانون ٣٨ في عام ١٩٩٤ لتنظيم التعامل في النقد الأجنبي، وإزالة باقي القيود المفروضة علي تحركات رأس المال والنقد الأجنبي (Alan R.Roe,1998) .

وبدأت مصر باستخدام سياسة مالية تقيدية، من خلال تخفيض شديد في النفقات وذلك بالحد من مبالغ الاستثمارات الرأسمالية، وتخفيض حجم الدعم للمستهلكين ، هذا بالإضافة إلى النقص في تكاليف خدمة الدين الخارجي نتيجة لاتفاقيات نادي باريس ١٩٩٠ ، تنمية جانب الإيرادات، من خلال تطبيق الضريبة العامة علي المنتجات، وزيادة الإيرادات من قناة السويس والبتروول. وقد ادت كافة هذه الإجراءات أدت إلى تخفيض عجز الميزانية إلى حوالي ١% في منتصف التسعينات مقابل ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ . (وزارة الاقتصاد ، النشرة الشهرية) .

وأدت هذه السياسات إلى إحداث توازن في كافة المتغيرات الاقتصادية وكان نمو السيولة في الحدود الآمنة بالرغم من هذه التدفقات، وانخفضت معدلات التضخم الي حوالي ٣,٤% مقابل أكثر من ٢٠% في بداية التسعينات، وزادت الثقة في العملة المحلية نتيجة استقرار سعر الصرف، وانخفض معدل الدولره قياساً بالودائع بالعملة الأجنبية إلى M2 من ٥٣% في ٩١/٩٠ إلى حوالي ١٨,٥% في ٢٠٠٠/٩٩ . ( وزارة الاقتصاد ، النشرة الشهرية) .

إلا أن وضع الاقتصاد المصري تغير تغييراً ملحوظاً منذ أواخر عام ١٩٩٧، وأصبح هناك العديد من التحديات التي تواجهه السياسة النقدية؛ فتعرضت مصر لبعض الصدمات الخارجية مما أثر على ميزان المدفوعات، وبصفة خاصة الحساب الجاري حيث أسفر عن عجز مثل (٣,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي، و عانى حساب رأس المال من عجز في ٩٨/٩٧ نتيجة لخروج حجم كبير من رؤوس الأموال يقدر بحوالي ٢٥٠ مليون دولار في ٩٧ / ٩٨ مقابل طفرة في التدفقات بلغت ١,٥ مليون دولار في ٩٦ / ٩٧ . أدت هذه الاختلالات إلى اتجاه نسبة العجز في الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى التزايد لتصل لحوالي ٤% في عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ، و صاحب هذا تقلبات في حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك للقطاع الخاص . و سيتم مناقشة هذا بالتفصيل في نقاط لاحقة .

## ٢ - ٢ الاتجاه نحو خصخصة البنوك :-

شمل أيضاً برنامج الخصخصة الذي تبنته الدولة بصفة عامة برنامجاً لخصخصة البنوك . و تركزت جهود الدولة بداية في بيع حصص البنوك العامة في البنوك المشتركة في بداية عام ١٩٩٦، وذلك بوضع حدود لحصص كل بنك عام في البنك المشترك علي ألا تزيد عن ٢٠% من رأس المال، وقد قام كلاً من البنك الأهلي وبنك مصر بتنفيذ هذا الالتزام . بينما مازال بنك القاهرة يستحوذ علي ٢٩% من بنك القاهرة الشرق الأقصى ، ٣٢,٨% من بنك مصر أمريكا الدولي، وأيضاً بنك الإسكندرية الذي يملك ٣٧,٥% من بنك مصر إيران ، ٣٥,٥ من البنك المصري الأمريكي ، ٤٠% من بنك القاهرة باركليز . (لمزيد من التفاصيل عن نسبة ملكية البنوك العامة في البنوك المشتركة انظر الملحق رقم (٢) .

أما بالنسبة لخصخصة البنوك العامة الأربعة، فقد أجاز مجلس الشعب في يونيو ١٩٩٨ قانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٨ الذي سمح بالملكية الخاصة في البنوك العامة . ولكن لا يوجد حتي الآن أي توجه من قبل البنوك ولا الحكومة المصرية لتنفيذ برنامج الخصخصة بالبنوك الأربعة .

وبالإضافة إلى برنامج الخصخصة وتكملة له، فقد اهتمت الدولة بتنمية سوق الأوراق المالية وصدور القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذي نظم التعامل والأحكام المنظمة للسوق، ولحق به العديد من القرارات التي عملت علي تنظيم التعامل وإضافة العديد من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية .

وقد أدى تطور سوق رأس المال إلى السماح للبنوك بتوسع نطاق خدماتها المالية لتشمل عمليات الوساطة في الأوراق المالية حيث قامت بالعديد من عمليات الاكتتاب والترويج للاكتتاب، وزاد تعاملها في الأوراق المالية، وساهمت في إنشاء العديد من صناديق الاستثمار ، حتي يصبح ذلك خطوة في طريق البنوك الشاملة .

### ٣-٢ القواعد والإجراءات الرقابية المطبقة من قبل البنك المركزي:-

اعتباراً من عام ١٩٩١ قام البنك المركزي باتخاذ عدة إجراءات في إطار برنامج التحرير المالي، وفي سبيل المزيد من تطبيق الإجراءات الرقابية الأكثر تحوطاً لزيادة كفاءة وتنافسية الجهاز المصرفي،ومن أهم هذه الإجراءات :-

١- تطبيق قواعد لجنه بازل؛ ففي يناير ١٩٩١ أصدر البنك المركزي قرار يلزم البنوك المسجلة لديه باستثناء الفروع الأجنبية بالوصول إلى معايير كفاية رأس المال طبقاً لقرارات اتفاقية بازل، وذلك بشكل تدريجي مع مراعاة عدم تراجع النسبة عما كانت عليه في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠ . حيث ألزم البنوك بالوصول إلى نسبة ٨% في موعد غايته ديسمبر ١٩٩٢ للبنوك التي تتراوح النسبة لديها ما بين ٧% وأقل من ٨% في ٣١/١٢/٩٠ والبنوك التي يتراوح لديها النسبة ٦% وأقل من ٧% في موعد غايته ٣١/١٢/٩٥، وتم تعديله إلى ديسمبر ١٩٩٣ ( البنك المركزي، ١٩٩٢) ؛ وبناء علي ذلك، فقد قامت الحكومة المصرية في يوليو ١٩٩١ ، بإصدار سندات بالدولار الأمريكي بواقع ٢٠,٩ مليار دولار تم استخدام ١,٠٨ مليار لزيادة رؤوس أموال البنوك العامة ( السعيد، سمك، ٢٠٠١) . ارتفعت بذلك جملة الموارد الذاتية متمثلة في حقوق الملكية والمخصصات لتمثل ١١,٤% في ١٩٩٩مقابل ١٠,٩% عام ١٩٩٤ من إجمالي المركز المالي للبنوك.

ب- إلزام البنوك بضرورة تصنيف الديون سواء في شكل قروض وسلفيات، أو حسابات جارية، وتكوين مخصصات لكل أصل مختلف باختلاف طبيعة الدين مع عدم التفرقة بين البنوك العامة والخاصة . وأخذ حجم المخصصات اتجاهاً تصاعدياً حيث ارتفع من حوالي ١٠ مليارات جنية في عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٢١,٧ مليار في عام ٢٠٠٠ (البنك المركزي، التقرير السنوي ٢٠٠٠/٩٩). ونظراً لطبيعة الرافعة المالية للبنوك؛ فان مخصصات القروض تمثل النسبة الكبرى من إجمالي المخصصات، بالإضافة إلي أنها تغطي استخدامات أخرى مثل تقلب أسعار الأصول. هذا بالإضافة إلى القواعد الخاصة بدرجة تركيز القروض ونسبتها للعميل الواحد، والقواعد المنظمة في رؤوس أموال الشركات، والعلاقة بين الأصول والخصوم بالعملة الأجنبية.

( انظر التقرير السنوي للبنك المركزي ) .

ج- إلزام البنك المركزي منذ عام ١٩٩٧ البنوك بأن تقدم تقارير مالية وفقاً للنظام المحاسبي العالمي ، ومنذ عام ١٩٩٨ بدأ البنك المركزي بنشر بيانات مجمعة عن أداء الجهاز المصرفي (البنك المركزي، التقرير السنوي ٩٨/٩٧).

د- قيام البنك المركزي بتطبيق نظام توحيد الإشراف علي البنك الواحد بحيث يشمل كافة فروع البنك الداخلية والخارجية، وبناء علي ذلك تقوم البنوك المسجلة لدي البنك المركزي والبنوك التابعة لها، والبنوك في الخارج التي يتمتع فيها بحق تصويت أكثر من ٥٠% بموافاة البنك المركزي اعتباراً من يونيو ٢٠٠٠ ببيانات دورية عن القوائم المالية ، وتركز التوظيفات لدي العملاء التي تجاوز ٣٠% من القاعدة الرأسمالية، وأرصدة أكثر عشرة مودعين ومقترضين، وأصبح كل بنك مطالب بعرض سياسته الائتمانية التي وافق عليه مجلس إدارته علي البنك المركزي لتكون أساساً لمتابعة أداء كل بنك، خاصة فيما يتعلق بتوظيفاته . (البنك المركزي، التقرير السنوي ٢٠٠٠/٩٩).

#### ٤-٢ توقيع مصر لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات :-

شملت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات- كما سبق أن رأينا- عدة خدمات كان أهمها الخدمات المالية، وعلي رأسها الخدمات المصرفية، وتم توقيع هذه الاتفاقية بموافقة (٧٤)

دولة من بينهم مصر عام ١٩٩٧. وقدمت مصر بناء علي البنود والارتباطات الخاصة بالدول النامية جدول ارتباطاتها أولاً في ديسمبر ١٩٩٣ ثم الجدول المحسن في ١٩٩٥/٧/٢٧ والذي أوضح أهم التطبيقات والتشريعات في مجال البنوك والتأمين وأسواق المال.

وقد أشتملت الجداول على تحديد نوع الخدمات المصرفية التي يمكن للبنوك المشتركة والأجنبية ممارستها. و لم تتقدم مصر بأي التزامات في مجال توريد الخدمة عبر الحدود، أو انتقال المستهلكين، ولكن تقدمت ببعض الالتزامات في مجال توريد الخدمة عن طريق التواجد التجاري الدائم وانتقال العمالة، حيث تم ربط الموافقة على الدخول إلى السوق المصرفية بمتطلبات الحاجة الاقتصادية للسوق. كما تركت لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وضع شروط الترخيص بإنشاء فروع أجنبية (عبد الحميد عبد المطلب، ٢٠٠١).

جاءت التزامات مصر هذه في إطار ما يسمح به قانون البنوك وتعديلاته بدءاً من القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ و ٥٠ لسنة ١٩٨٤، ٣٧ لسنة ١٩٩٢، وأخيراً القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٦ ضمن حزمة من السياسات الاقتصادية المالية التي استهدفت في المقام الأول الإصلاح والتحرير المالي .

ونلاحظ من ذلك أن التشريعات المصرفية بدأت سياسة التحرير منذ تطبيق سياسة الانفتاح عام ١٩٧٤ وقبل إقرار الاتفاقية في تحرير التجارة والخدمات، و سمحت بإنشاء كلا من البنوك المشتركة، وفروع البنوك الأجنبية، وكذا مكاتب التمثيل، وتتجاوب هذه التشريعات بشكل كبير مع اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات .

ولكن التساؤل الأساسي الذي يظل قائم هل هذه السياسات الإصلاحية علي المستوي الكلي أو علي مستوي القطاع المصرفي بصفة خاصة؟ وهل أدى اتفاق التشريعات المصرفية القائمة مع تشريعات اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات، إلى رفع كفاءة الجهاز المصرفي إلي المدى الذي يسمح له بالقدرة علي التنافس في ظل هذه التغيرات العالمية؟



## ثانياً تقييم كفاءة القطاع المصرفي المصري .

بعد التعرف علي هذه النظرة الكلية، ننتقل في هذا الجزء إلى تحليل درجة كفاءة الجهاز المصرفي من خلال استخدام بعض المؤشرات التي جاءت في الأدبيات ، ومنها مؤشرات التنافسية المستخدمة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي، التي تعكس حجم ونمو القطاع المالي ، هيكل الصناعة المصرفية ودرجة نشاط الوساطة المالية ، وأيضاً استخدام بعض المؤشرات المالية التي تعكس الأداء المالي والتشغيلي، ومحاولة تطبيقها علي الجهاز المصرفي ، لإعطاء صورة تقريبية لكفاءة الأداء مقارنة بمجموعة من الدول الصاعدة في آسيا و أمريكا اللاتينية وبعض الدول العربية والتي تعتبر أسواق منافسة للسوق المصري ، ومجموعة G3 كمجموعة مرشدة. سوف نراعي في اختيار مجموعة الدول أن تكون على نفس درجة مخاطر الاقتصاد المصري بصفة عامة ونفس القوة المالية لجهازها المصرفي أو أعلى منها وفقاً لتقييم المؤسسات الدولية وسوف نعتمد على تقييم مؤسسة ( EIU ) و Moody's . (لمزيد من المعلومات عن هذه التقييمات انظر الملحق رقم ٣).

### ١- حجم ودرجة نمو القطاع.

من أهم المؤشرات التي استخدمت في العديد من الدراسات (King&Levine,1993) (Levine,Loyza,1999) والتي تعكس حجم القطاع المصرفي هي؛ إجمالي أصول البنك المركزي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وإجمالي أصول البنوك التجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي وأيضاً للمؤسسات المصرفية الأخرى . وتعكس هذه المؤشرات أهمية الخدمات المالية التي تقدم من قبل المؤسسات بالنسبة لحجم الاقتصاد، بالإضافة إلى التفرقة بين الأهمية النسبية لكل نوع وبالتالي هيكل وطبيعة الخدمات المقدمة.

هناك بعض الدراسات التي اهتمت بجانب الخصوم واستخدمت عرض النقود بالتعريف الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي ( M2/GDP ) (King&Levine,1993) كمؤشر للعمق المالي في الاقتصاد .

ونعرض لهذه المؤشرات كمتوسط للفترة من ٩٤-٩٩ وهي الفترة اللاحقة لمرحلة الإصلاح .انظر الملحق رقم (٤)

يعكس لنا الجدول في الملحق رقم (٤) أكثر من خاصية للجهاز المصرفي مقارنة بالدول الأخرى تتمثل في:

-ارتفاع نسبة أصول البنك المركزي للنتائج المحلي الإجمالي عن كافة الدول ، وبصفة خاصة المتقدمة ، باستثناء سنغافورة\* والأردن . يعكس لنا ذلك مدي الارتباط بين الحكومة والبنك المركزي ، وذلك بغرض تحقيق أهداف التنمية. إلا أن الهدف من البنوك المركزية في الدول المتقدمة والأسواق الناشئة التي عملت علي إعادة هيكله لنظامها المالي ، وإعطاء البنك المركزي مزيد من الاستقلالية وتحديد المسؤوليات فان البنوك المركزية هي مؤسسة حكومية مسئولة علي المحافظة علي استقرار قيمة العملة محلياً وخارجياً و تفعيل دورها الرقابي ولا تقوم بأي عمليات تمويل في مجال التنمية الاقتصادية وهو ما أكد عليه أيضا الكثير من الدراسات بان الأهمية النسبة للبنك المركزي تتخفف كلما تحركنا في اتجاه الدول مرتفعة الدخل بينما تزداد أهمية في الدول منخفضة الدخل.

-بالنسبة لأصول البنوك التجارية ، يعكس لنا الجدول أن الأصول المالية للبنوك تفوق حجم الناتج في معظم الدول الآسيوية ، وبالتالي يعكس قدرة هذا القطاع علي تمويل التنمية وأهميته بالنسبة للاقتصاد . وتتمثل أهمية هذه النسبة مع الأخذ في الاعتبار نسبة أصول المؤسسات المصرفية الأخرى مقارنة بالدول المتقدمة في أنها تعكس حجم المؤسسات المالية ومدي تنوعها ، وبالتالي قدرتها علي تعبئة المدخرات من كافة المستويات وتوزيعها علي الاستخدامات المختلفة . فنجد في الحالة المصرية أن هناك توسع في حجم أصول البنوك التجارية بالنسبة للناتج . واقتصر المؤسسات المصرفية الأخرى علي البنوك المتخصصة بالإضافة الى انخفاض قيمة أصولها بالنسبة لحجم الاقتصاد مقارنة بالدول الآسيوية على سبيل المثال . ونجد أن هذه السمة متوفرة أيضاً في دول أمريكا اللاتينية ، إلا أن صغر حجم الأصول المالية بالنسبة للاقتصاد، يعكس مدي قدرة هذه الاقتصاديات علي استيعاب مؤسسات مالية جديدة سواء محلية أم أجنبية.

ويُعد هذا عاملاً من عوامل انخفاض معدلات الادخار في مصر عن باقي الدول الأخرى

---

\*تضخم النسبة في حالة سنغافورة لا يعود لتقديم البنك لأي تمويل للقطاعات في الاقتصاد ولكن جميع الأصول هي أصول أجنبية فقط .

نظراً لعدم انتشار المؤسسات المالية بأنواعها المختلفة التي تستطيع أن تتعامل مع مختلف الفئات، فتصل نسبة الادخار القومي إلى الناتج القومي الإجمالي ١٥,٧% مقارنة ٥٤% في سنغافورة و ٤٧% في ماليزيا و ٣١% في كوريا ( World Economic Forum, 2000 )

تقودنا النسب السابق ذكرها عن حجم القطاع وتنوعه، إلى تذكر ارتباطات مصر في اتفاقية الجات والمقيدة بمدي حاجة السوق والحاجة الاقتصادية . ضرورة الأخذ في الاعتبار عند السماح للبنوك الأجنبية للنفوذ إلى السوق، مدى اتساع حجم البنوك التجارية مقارنة بالمؤسسات المصرفية الأخرى ، وبالتالي لابد أن تتميز المؤسسات المالية الراغبة في النفوذ إلى السوق بان تكون طبيعة نشاطها يختلف عن طبيعة الأنشطة المتوفرة في السوق ، وتخدم الأغراض الأخرى مثل بنوك الادخار والتجار والاستثمار التي تقوم بعمليات الترويج والاكنتاب وغيرها . وبذلك نستطيع أن نقلل من حدة المنافسة أمام البنوك القائمة بالفعل.

وأخيراً نجد أنه بغض النظر عن حجم القطاع بالنسبة للاقتصاد، فإن كفاءته وبالتالي قدرته علي القيام بدور الوسيط المالي تتوقف علي هيكل هذا القطاع وما إذا كان يتمتع بدرجة منافسة تجعله يقوم بدورة بكفاءة أم لا وهو ما سوف نتعرف عليه في النقطة التالية .

## ٢- هيكل الصناعة المصرفية:

تتوقف فاعلية البنوك أي إن كان حجمها بالنسبة للاقتصاد، علي هيكل هذا القطاع ودرجة المنافسة فيه، وقد تم الاستعانة ببعض المؤشرات التي تعكس هيكل السوق ودرجة المنافسة فيه وتتمثل في :

- درجة التركيز في البنوك التجارية ، وتقاس بنسبة أصول أكبر خمس بنوك إلى إجمالي أصول البنوك التجارية .

- عدد البنوك الكبرى بمعيار الأصول . (وفقاً لحجم الأصول) .

ارتفاع نسبة التركيز في البنوك يعكس انخفاض درجة المنافسة لجذب المدخرات وإتاحتها إلى المستثمرين بطريقة كفاء (Dimitri vittas,1991) وأيضا السوق المقسم إلى أجزاء صغيرة يُعد دليل علي وجود بنوك ذات أحجام صغيرة ، وهو ما يعكس عدم الكفاءة أيضاً .

-الهيكل من حيث الملكية العامة مقابل الخاصة ومدى وجود البنوك الأجنبية من عدمه (Thorsten Bek1999) انظر الملحق رقم (٥) لتعرف على هيكل الصناعة المصرفية في مصر وبعض الدول في نهاية ١٩٩٨ .

يعكس لنا الجدول في الملحق رقم (٥) أن درجة التركيز ترتفع في الأسواق الصاعدة عن الدول المتقدمة بصفة عامة، أما بالنسبة لوضع مصر مقارنة بالدول الأخرى فنجد أن درجة المنافسة في السوق المصري تعد منخفضة بكافة المؤشرات المستخدمة عن دول القارة الآسيوية وأمريكا اللاتينية باستثناء المكسيك التي ترتفع بها درجة التركيز إلى ٦٨% ولكن في المقابل نجد أن الملكية العامة للبنوك مساوية للصفر .

ونجد أيضاً أن درجة التركيز مرتفعة أيضاً في الدول العربية، وان كانت ترتفع النسبة أيضاً لصغر عدد البنوك مقارنة بالحالة المصرية فعدد البنوك التجارية في الكويت ٧ والأردن ١٢ وبالتالي فمن الطبيعي أن ترتفع النسبة.

ومن أهم الخصائص التي تعكسها المؤشرات السابقة أيضاً، عن السوق المصري مقارنة بغيره هو أنه سوق تنتشر به البنوك ذات الأحجام الصغيرة . فبالرغم من أن عدد البنوك الكبرى بمعيار حجم الأصول يصل إلى (١٤) بنك ، وفي سنغافورة علي سبيل المثال (١٥) بنك إلا أن متوسط حجم أصول هذه البنوك ، في سنغافورة يمثل حوالي أربع أضعاف متوسط حجم أصول البنوك المصرية ، وهو ما يعكس عدم كفاءة السوق، وعدم القدرة علي القيام بأعمال الجملية وعدم القدرة علي تحقيق اقتصاديات النطاق، وتنوع الإنتاج . هذا بالإضافة إلى شدة سيطرة الحكومة مقارنة بباقي الدول محل المقارنة نتيجة لارتفاع نسبة الملكية العامة. أما عن درجة منافسة البنوك الأجنبية للبنوك في السوق المحلي ، فقد جاء ترتيب مصر رقم (٥٢) في تقرير التنافسية الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic forum,2000) بينما حصلت الأرجنتين وشيلي والبرازيل على المركز السادس والثامن والثالث والعشرون على التوالي.

نجد بذلك أن كافة المؤشرات الخاصة بهيكل الصناعة المصرفية لمصر مقارنة بغيرها من الدول في غير صالح الجهاز المصرفي المصري .ونخلص من ذلك أنه بالرغم من التحرير الجزئي عام ١٩٧٤ وتشجيع دخول البنوك الأجنبية وفروعها وإنشاء بنوك مشتركة وبداية الدخول في برنامج لخصخصة البنوك وانخفاض نسبة الملكية العامة في

البنوك المشتركة وفقاً لقانون عام ١٩٩٦ والسماح للملكية الخاصة في البنوك العامة عام ١٩٩٨.

إلا أن السوق المصري مازال يتصف بسيطرة البنوك العامة علي السوق حيث يتمثل الهيكل المصرفي في أربعة بنوك قطاع عام تسيطر علي حوالي ٦٠% من إجمالي الأصول ، بل وتسيطر هذه البنوك الأربعة علي حوالي ٦٠% من إجمالي الفروع العاملة في مصر ، وتنتشر في شكل شبكات موزعة علي المحافظات، أما معظم فروع البنوك التجارية المشتركة والخاصة تتركز في القاهرة والإسكندرية ومدن الدلتا والقناة ، وهو ما أتاح لها فرصة جمع المدخرات من العامة ولذلك يبلغ نصيبها من إجمالي الودائع حوالي ٦٢% مقابل ٣٨% للقطاع الخاص.

وهناك كثير من الدراسات التي اهتمت بدراسة أثر هيكل السوق في الجهاز المصرفي المصري علي الأداء . (Mahmoud Mohi El- Din ,2000) واختبار أثر إجراءات التحرير التي قامت بها مصر علي درجة المنافسة ( السيد متولي ، ١٩٩٩) وأثبتت جميعها عدم تمتع السوق بالمنافسة وتركزه وعدم استغلال اقتصاديات الحجم والنطاق.

أثبتت بعض الدراسات أنه من الممكن أن ترتفع درجة التركيز في السوق . ولكن لا يعكس ذلك قوي احتكارية ، ذلك عندما تتوفر ظروف معينة في السوق تفرض علي طبيعة العمل المصرفي إدارة تعمل في ظل المنافسة (Sherrill.Shffer1991) . وأثبت هذا علي السوق الكندي ، حيث ترتفع فيه درجة التركيز وتسيطر أكبر خمس بنوك كندية علي ٨٧% من أصول البنوك ، أي أكبر من الحالة المصرية. إلا أن السوق يتمتع بخصوص ما يعرف بي Contestable Market وهي السوق التي تتمتع بحرية دخول وخروج للمنشآت وأن التكلفة الخاصة بدخول السوق يمكن استرجاعها بالكامل ولا توجد أي تكلفة للخروج )

(Abou El -Eyoun Mahmoud, 1999)

إلا أننا نجد أن الجهاز المصرفي المصري ، بالإضافة إلى ارتفاع درجة التركيز فيه ، وتجزئة السوق إلى مجموعة من البنوك الصغيرة ، فزيادة عدد البنوك نتيجة التحرير لم ينعكس في تخفيض درجة التركيز ، نظراً لأنه بالرغم من السماح للمشاركة الأجنبية وللقطاع الخاص و وبصفة خاصة بعد القانون ١٩٩٦ ، إلا أن السوق المصرفي يعاني من غياب إجراءات الخروج . حيث لا يسمح للبنوك في مصر بالفشل والخروج من السوق .

لذلك جاء ترتيب مصر في تقرير التنافسية بالنسبة لإمكانية دخول بنوك جديدة الى السوق وبدون تكلفة مرتفعة وإجراءات معقدة في مرتبة أقل من المتوسط ، حيث حصلت على المركز (٣٤) يسبقها في ذلك معظم دول أمريكا اللاتينية ، وعلى العكس من ذلك مجموعة الدول الآسيوية محل المقارنة تحتل مراكز منخفضة ، ماليزيا على سبيل المثال تحتل المركز (٥٩) .

### ٣- درجة نشاط الوساطة المالية.

إن الوساطة المالية بين المدخرين وتخصيصها فيما بين الفرص الاستثمارية المختلفة تُعد أحد الوظائف الأساسية للوسطاء الماليين ، وقد أجمعت الأدبيات على استخدام بعض المؤشرات التي تعكس هذه الوظائف على المستوى الكلي ( Thorsten Besk,Aslietal1999) يتمثل المؤشر الأول في حجم الائتمان الممنوح من البنوك (بنوك الودائع) إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، فكلما ارتفعت هذه النسبة وانخفض نصيب الحكومة والهيئات الحكومية يعكس كفاءة في الوساطة المالية ( Ross Levein,1998) . والمؤشر الثاني حجم الائتمان الممنوح من المؤسسات المصرفية الأخرى بخلاف بنوك الودائع وهو يعكس بالإضافة إلى حجم الائتمان بالنسبة للاقتصاد ، الأهمية النسبية للمؤسسات المصرفية. والمؤشر الثالث يعكس حجم الائتمان المحلي الممنوح بصفة عامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي. ونظراً لأهمية هذا الدور، فسوف نعرض للحالة المصرية بشيء من التفصيل ، ثم نتعرف على مركز مصر مقارنة بغيرها.

#### جدول رقم(١)

تطور حجم الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص من ١٩٩٤-١٩٩٩ كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي .

٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	٩٥	٩٤	البيان
٩٤	٩١,٤	٨٢	٧٨	٧٧	٧٥	الائتمان المحلي إلى GDP
٥٠	٤٦	٣٩,٤	٣٤,٥	٣٠,٨	٢٥,٣	الائتمان الممنوح من البنوك للقطاع الخاص إلى GDP
٦	٦	٥	٤,٥	٤	٣	الائتمان الممنوح من المؤسسات المصرفية الأخرى إلى GDP

المصدر محسوب من IFS,2001

نلاحظ من الجدول السابق، زيادة في حجم الائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي . وبصفة خاصة ارتفعت هذه النسبة عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ لتصل حوالي ٩٤% و صحب ذلك زيادة في معدل الائتمان الممنوح للقطاع الخاص .

ونلاحظ أيضاً أن البنوك التجارية تمثل النسبة الكبرى في منح الائتمان ، وتعكس هذه النسب المتزايدة قدرة القطاع علي تمويل عملية التنمية، أما المؤسسات المصرفية الأخرى وهي البنوك المتخصصة لا تمثل سوى ٦% .

ويوضح الجدول في الملحق رقم (٦) معدل نمو الائتمان الحقيقي الممنوح للقطاع الخاص في مصر مقارنة ببعض الدول .

يعكس لنا الجدول، زيادة ملحوظة في معدل نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص ، في النصف الثاني من التسعينيات ، في الحالة المصرية ، وهو ما يشير إلى كفاءة الوساطة المالية وفقاً للأدبيات المختلفة. إلا أن هذا التوسع لا يمكن أخذه علي أنه مؤشر إيجابي علي الإطلاق، فان لم يكن هذا التوسع مصحوب بكفاءة في التوزيع واختيار المشروعات، وانخفاض نسبة الديون المعدومة أو الرديئة فيجب أخذ هذا المؤشر بكثير من التحوط .

نلاحظ ارتفاع معدل نمو الائتمان الحقيقي في فترة ما قبل الأزمات مثل دول المجموعة الآسيوية، ثم يتراجع معدله بعد حدوث الأزمة في ٩٨-٩٩ وأيضاً دول أمريكا اللاتينية في فترة أزمة المكسيك والبرازيل انخفضت معدلات نمو الائتمان. ولذلك فان تزايد معدل نمو الائتمان في مصر بهذا الحد عن الفترة من أوائل التسعينيات ينذر بالخطر ، وبصفة خاصة عندما يكون مصحوب بنسب مرتفعة للقروض الرديئة . لا يوجد في مصر أرقام منشورة عن حجم الديون المتعثرة لدي الجهاز المصرفي أو توزيعها بين القطاعات المقترضة، لكن هناك بعض النسب المنشورة من قبل صندوق النقد الدولي ووزارة الاقتصاد تشير إلى أن نسبة الديون المشكوك فيها إلى جملة القروض كانت حوالي ١٤,٧% في ١٩٩٦ ، ١٣,٤% في يونيو ١٩٩٧ ثم حوالي ١٢% في يونيو ١٩٩٩ وبلغت نسبة المخصصات إلى الديون المتعثرة في ذلك التاريخ حوالي ٨٢,٢% ولم يكن الأمر يتوقف علي ذلك فحسب بل كان هناك توجه إلى قطاعات محددة مثل قطاع التشييد والبناء في ٢٠٠٠/٩٩ بحوالي ٢٢% من جملة الديون المتعثرة عن الجهاز المصرفي ككل . ( مركز

الدراسات السياسية و الإستراتيجية، الأهرام (٢٠٠١) وبمقارنه هذه النسبة ببعض الدول التي توافرت عنها بيانات .انظر الملحق رقم (٧)

يعكس الجدول الموضح بالملحق أن النسبة المقدرة لمصر والغير معن عنها ، تعد نسبة لا يستهان بها وتندر بالخطر.صاحبت القتره التي شهدت معدلات نمو مرتفعة لمنح الائتمان في مصر مجموعة من الظواهر الجديدة ايضا تمثلت في :

ارتفاع نسبة القروض بالعملة الأجنبية، حيث ارتفعت بمعدل ٣٠% في ١٩٩٧ ، ٢٠% في ١٩٩٨ ، ١٢,٥% في ١٩٩٩ ثم انخفضت إلى (-١,٢) في ٢٠٠٠ ، مقابل معدل نمو للدائع بالعملة الأجنبية للقطاع الخاص ٢,٣ في ٩٨ ، ١٩٩٩ وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة تغطية الأصول الأجنبية للخصوم الأجنبية من حوالي ٥٠% في ٩٧/٩٦ إلى ١٥% في ١٩٩٩/١٩٩٨ ، وأدى ذلك إلى مزيد من الضغط علي سعر صرف الجنية المصري ولذلك تعرض لأزمات كبيرة فبعد أن ظل ثابت طوال الفترة السابقة منذ بداية تبني سياسة الإصلاح أخذ في التزايد ابتداء من ١٩٩٩/١٢ إلى أن وصل ٣,٩٦ في ٢٠٠٠/١ (النشرة الاقتصادية الشهرية مركز معلومات دعم اتخاذ القرار).

- بعد فترة التوسع في منح الائتمان خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى النصف الأول من ١٩٩٩ بدأت البنوك تواجه مشكلة نقص في السيولة والاقتصاد ككل ، وكانت أكثر المؤشرات الدالة علي ذلك ارتفاع سعر الفائدة البنينية في البنوك بعد أن كانت تتراوح بين ٨-١٠% حتي منتصف ١٩٩٩ إلا أنها أخذت في التزايد إلى أن بلغت ١٥% في أواخر ١٩٩٩ وبداية ٢٠٠٠ (النشرة الاقتصادية) وفي بعض الدراسات بلغت ١٧% (Howard,2000) .

وهو ما انعكس في نقص معدل الائتمان في عام ١٩٩٩ عن الأعوام السابقة ،نتيجة لبعض القيود التي فرضت على البنوك وهي قواعد خاصة بالاستيراد ومتطلباته، حيث يجب على المستوردين تغطية ما قيمته ١٠٠% عند فتح خطابات الائتمان للاستيراد.بالإضافة إلى ارتفاع مديونية الحكومة بمتأخرات أعمال قدرت بحوالي ٢٠-٢٥ بليون جنية، وهو ما مثل ضغط أيضا على ميزانيات البنوك وأثبتت دراسة ( El-Said Hala&El Shazly Alla 2001) ، يوجد تقنين لحجم الائتمان الممنوح وأزمة في الائتمان خلال العامين السابقين، وعدم توازن العرض والطلب .



- تزايد ظاهرة الإقراض الشخصي . حيث ارتفعت من ١٣,٤ مليار في ١٩٩٥ الي ٢٩,٨ مليار في ٢٠٠٠ وهو ما يؤدي أيضاً إلى ارتفاع درجة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك . بالرغم من التوسع في نسب منح الائتمان للقطاع الخاص في مصر ، إلا أن ترتيب مصر في تقرير التنافسية لعام ١٩٩٩ وفقاً لمؤشر نصيب القطاع الخاص من إجمالي الائتمان هو (٤٧) ، يسبقها في ذلك معظم الدول محل الدراسة باستثناء المكسيك ، وتحتل شيلي وكوريا المركز الثاني والخامس على التوالي .

#### ٤ - مؤشرات كفاءة الأداء .

يعد قياس كفاءة البنوك من الأمور الصعبة، نظراً لعدم وجود تعريف محدد لمخرجات البنوك وهناك بعض الأساليب التي تعتمد علي المقارنات الدولية القائمة علي تكلفة التعامل وهامش الفائدة وان كانت أيضاً هذه الأساليب تتعرض للانتقادات نتيجة للاختلافات الأساسية في هيكل التمويل وتوليفة النتائج ونوعية الخدمات المقدمة ومعدلات التضخم ومدى ملائمة طريقة الحسابات بين الدول بصفة خاصة تلك التي تخص الأصول . ولكن بالرغم من ذلك فهي تستخدم في كثير من الدراسات لعقد المقارنات الدولية، حيث أنها تعطى نظرة عامة عن طبيعة أداء البنوك داخل الدولة (Dimirt,1991 P; BIS,1999) ومن أهم هذه المؤشرات المستخدمة :

مؤشرات مدى كفاية رأس المال<sup>(١)</sup> : حيث يعكس هذا المؤشر درجة مخاطر رأس المال التي يتعرض لها البنك ودرجة استقراره ، ومدى تماثيه مع قواعد لجنة بازل . فكلما ارتفعت هذه النسبة وغطت الحد الأدنى ٨% انخفضت درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك .

مؤشرات التشغيل : إن أداء البنك يكون جيد عندما يحقق عائد مرتفع على الأصول وحقوق الملكية، لذلك فلا بد من تحمل قدر أكبر من المخاطر ، ويتمتع بأفضل تسعير للأصول والخصوم، أو تحقيق ميزة في التكلفة بالنسبة لغيره . ومن أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم عمليات التشغيل و تعكس مؤشرات الربحية في نفس الوقت ما يلي:

معدل العائد على متوسط حق الملكية (ROAE)<sup>(٢)</sup> : يعكس هذا المؤشر العائد لكل وحدة من حقوق الملكية؛ كلما ارتفعت هذه النسبة دل على قدرة البنك لتوزيع المزيد من الأرباح

على المساهمين وإضافة المزيد من الأرباح المحتجزة، وذلك في الحالات التي تريد فيها الأرباح.

**معدل العائد على متوسط الأصول ( ROAA )**<sup>(٣)</sup>: يعكس هذا المؤشر معدل العائد على كل وحدة من الأصول.

**صافي هامش الفائدة دخل الفائدة ( NIM )**<sup>(٤)</sup>: تغير هذه النسبة بالزيادة تشير إلى مدي إجابة الأداء في التحكم في مخاطر سعر الفائدة، وقد اعتبرت كثير من الدراسات هذا المؤشر انعكاس للقيمة المضافة التي يحققها البنك.

**الدخول الأخرى بخلاف الفائدة**<sup>(٥)</sup>: ترتفع الأهمية النسبة لهذا البند بسبب ضغوط أسعار الفائدة ومخاطر تقلبها على صافي الفائدة، وقدرة البنك على التحكم في ذلك . وأخيراً مؤشر التكلفة لإجمالي الدخل المحقق، حيث يعكس التكلفة التي يتحملها البنك بخلاف الفائدة و تمثل الأجور والمرتبات أهم مكون من هذه التكلفة . -انظر الجدول بالملحق رقم (٨) حيث يوضح وضع مصر من حيث المؤشرات السابقة مقارنة بالدول الأخرى . يعكس لنا الجدول الموضح عدة خصائص عن أداء البنوك مقارنة بالدول الأخرى .

تغطي البنوك نسبة الحد الأدنى ٨% وتحتوى على الأقل على ٤% لرأس المال الأساسي لإجمالي الأصول مرجحة وفقاً لدرجة خطورتها . إلا أن النسب المحسوبة غير مرجحة بأوزان المخاطرة ، و بالتالي فهي نسبة تقريبية. ولكن تشير النسب الخاصة بمصر إلى الانخفاض مقارنة بالدول الأخرى ، باستثناء كوريا حيث تطبق برامج لإعادة الهيكلة نتيجة الأزمات التي مرت بها . تعكس هذه النسب ارتفاع درجة مخاطر رأس المال في الصمود أمام أي تغير في قيمة الأصول.

أما بالنسبة لمؤشرات العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول فمصر تحقق معدلات أعلى من دول أمريكا اللاتينية باستثناء شيلي و أيضاً بالنسبة لدول المجموعة الآسيوية . وهو ما يعكس كفاءة التشغيل، لكن لا يمكن الحكم المطلق بهذا المعيار إذ يجب أخذ نسبة الرفع المالي<sup>(٦)</sup> . للبنك في الاعتبار، حيث يرتبط معدل العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول من خلال مضاعف حق الملكية ؛ وهو عبارة عن إجمالي الأصول على إجمالي

حق الملكية، وتشير القيمة الأكبر من المضاعف إلى الاعتماد على التمويل عن طريق الديون أكثر من حقوق الملكية . يعد الرفع المالي وهو معكوس نسبة معدل العائد على حقوق الملكية مقياس للمخاطر أيضا ، حيث يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته. ولذلك فإن الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حق الملكية .

وفى الحالة المصرية فأن نسبة الرفع المالي مرتفعة عن غيرها، وظهر ذلك بوضوح فى حالة مصر وسنغافورة و دول أمريكا اللاتينية باستثناء شيلي، حيث تنخفض نسبة الرفع المالي عن الحالة المصرية ولذلك تحقق مصر عائد على الملكية والأصول أكبر ، لكن تتحمل درجة مخاطر أكثر وتكلفة فائدة أعلى مقابل الديون، ونظراً أيضاً لانخفاض تكلفة التشغيل عن دول أمريكا اللاتينية وهو ما يظهر بوضوح فى الفروق فى معدل صافى هامش دخل الفائدة، حيث تحقق مصر اقل هامش بين الدول أي انخفاض القيمة المضافة للبنوك ، وعدم تحكم الإدارة فى مخاطر سعر الفائدة من خلال الكفاءة فى إدارة الأصول والخصوم .

ومما يؤكد ذلك إنها تحقق أقل صافى هامش دخل الفائدة فى الوقت الذى تحقق فيه تقريباً أقل تكلفة بالنسبة للدخل ، فعلى سبيل المثال تمثل التكلفة بالنسبة للدخل ٩٠% فى البرازيل مقابل ٤٨% فى حالة مصر بينما تحقق البرازيل هامش دخل فائدة و دخول أخرى بخلاف الفائدة أعلى من الحالة المصرية بكثير .

تعود معدلات الدخل المرتفعة من الفائدة أو غير الفائدة فى حالة دول أمريكا اللاتينية بصفة عامة نظراً لأنها توظف نسبة كبيرة من مواردها فى أوراق مالية حكومية ذات فائدة مرتفعة ودرجة مخاطر أقل.

يعكس لنا الجدول أيضاً كفاءة الأداء فى البنوك فى حالة الأردن والكويت ، حيث أنه بالرغم من تحقق معدلات عائد على حقوق الملكية والأصول أعلى من الحالة المصرية، بالرغم من انخفاض نسبة الرفع المالي بهما وهو ما يعكس انخفاض درجة مخاطر رأس المال ، هذا بالإضافة الى تحقيق الأردن لهامش دخل فائدة أعلى بالرغم من ارتفاع نسبة التكلفة عن مصر .

يعكس لنا ذلك انه بالرغم من تمتع البنوك المصرية بميزة تنافسية عن غيرها متمثلة فى انخفاض تكلفة التشغيل ، لكن نظراً لعدم الكفاءة فى إدارة مخاطر سعر الفائدة ورأس المال تحقق معدلات صافى هامش دخل فائدة منخفضة مقارنة بغيرها بما فيها الدول الآسيوية واليابان التى تحقق معدلات عائد على الأصول وحق الملكية سالبة.

وبعد هذا العرض الإجمالي بالاعتماد على مؤشرات الحجم والهيكل والنشاط فى مجال الوساطة المصرفية ومؤشرات الأداء. نجد أن مصر تتمتع بقطاع مالى متسع من حيث الحجم ، وان كان يتركز فى نوع واحد وهى البنوك التجارية . إلا انه يعانى من سلبيات كثيرة عن غيره من الدول محل الدراسة من حيث هيكل القطاع ودرجة المنافسة فيه والتركز وصغر حجم البنوك ، وهو ما يجعله قطاع مجزأ لا يقوى على المنافسة.

بالإضافة إلى مشاكل منح الائتمان وظهور نسبة من الديون الرديئة ، وهى تعكس عدم وجود نظم قوية لتقييم ومنح ومتابعة الائتمان. أظهرت مؤشرات الربحية أيضا مقارنة بالدول الأخرى ضعف القدرة على إدارة مخاطر سعر الفائدة ورأس المال.

ولذلك وفى النهاية سوف نجمل موقف مصر التنافسي من الدول محل الدراسة بالاعتماد على المؤشرات التى اعتمد عليه المنتدى الاقتصادي العالمي فى تقرير التنافسية لترتيب الدول فى المجال المالى من خلال ٢٢ مؤشر تعكس قدرة الدولة التنافسية، وقد تم استخدام بعضها فى التحليل السابق - لمزيد من التفاصيل عن هذه المؤشرات انظر المحلق رقم (٩) (World Economic Forum, 2000) واختلف بالطبع ترتيب مصر داخل كل مؤشر حسب طبيعته، ولكى نتعرف على ترتيب مصر بصورة إجمالية لمجموعة الدول المختارة، قمنا ببناء مؤشر مركب مكون من الاثنى عشر وعشرين مؤشر فرعى باستخدام معامل متوسط الرتب. وهو ما يوضحه الجدول التالى:-

#### جدول رقم ( ٢ )

ترتيب مصر وفقاً لقدرتها التنافسية فى المجال المالى فى عام ١٩٩٩

الدولة	أمريكا	ألمانيا	سنغافورة	يابان	شيلي	كوريا	ماليزيا	أرجنتين	مصر	برازيل	مكسيك	الأردن
الترتيب	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢

المصدر : محسوب من ( World Economic Forum ,2000 ) .

### ثالثاً تقييم أداء البنوك المصرية علي المستوى الجزئي

بعد التعرف علي وضع الجهاز المصرفي مقارنة بمجموعة من الدول في الجزء السابق ، وتحديد مناطق الضعف والقوة فيه ، ننقل في هذا الجزء إلى إلقاء نظرة عامه علي أداء وكفاءة البنوك العاملة في مصر . وذلك لتحديد مدي كفاءة ونشاط البيئة المصرفية وقدرة هذه البنوك علي المنافسة وهو ما تعكسه كفاءتها.

#### ١- البيانات والمؤشرات المستخدمة:-

أكدت الكثير من الأدبيات، علي ضرورة مراعاة حجم البنك، والذي ينعكس في حجم أصوله .حيث أن الفروق الكبيرة في حجم البنوك، تؤثر في الطريقة التي ينظم بها البنك، وقدرته علي تنوع الخدمات المالية المقدمة . يطلق علي البنوك الصغيرة عادةً بنوك التجزئة (Retail Bank) وهي البنوك التي تتعامل مع المستثمر الصغير ومعظم نشاطها يكون متجه إلى الأفراد، والبنوك الكبرى يطلق عليها بنوك الجملة و تركز تعاملاتها علي خدمة العملاء التجاريين، وإعطاء القروض للشركات، والمشروعات الكبرى . تلعب أيضا التنظيمات الحكومية، دوراً رئيسياً ، في مدي قدرة البنك علي تنوع الخدمات وكيفية الإدارة وهو ما ينعكس علي الأداء .

نظراً للفروق الكبيرة في أحجام البنوك العاملة في السوق المصري . تم تقسيم عينة البنوك محل الدراسة وتضم تقريباً كافة البنوك التجارية والاستثمار والأعمال وعددهم (٣٥) بنك حيث يمثل حجم أصولهم حوالي ٩٥% من إجمالي أصول البنوك التجارية والاستثمار والأعمال\* . إلى خمس مجموعات حسب حجم أصول البنك

( لمزيد من التفاصيل عن عينة البنوك وتقسيمها وفقاً للحجم انظر الملحق رقم ( ١٠ ) .

تم الاعتماد على برنامج , Bank Scope World Banking Information Source , IBCA في الحصول على البيانات، بالإضافة إلى التقارير السنوية التي توفرت لبعض البنوك . وذلك لمتوسط الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠٠ .

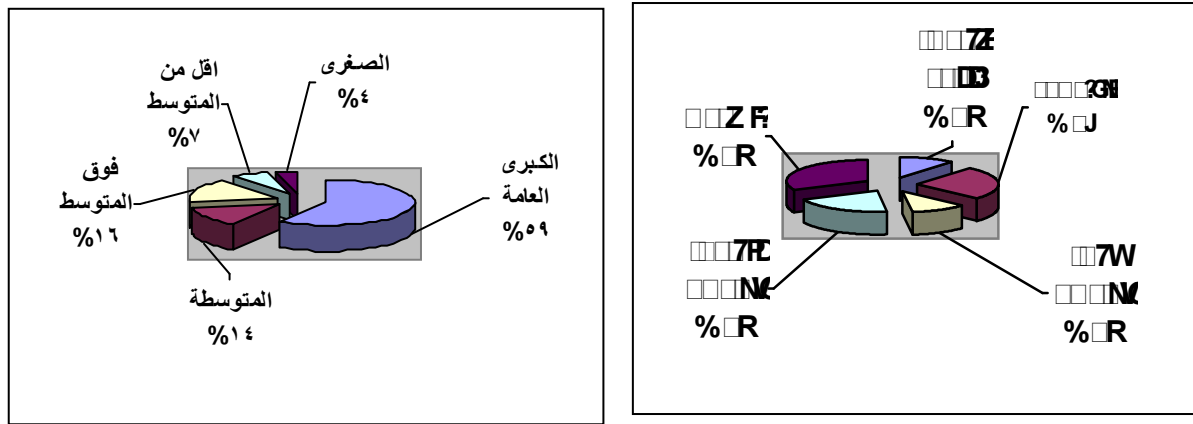
- تم استثناء بعض البنوك ذات الطبيعة الخاصة ، مثل البنوك الإسلامية، وبنك العمال، وبنوك ذات صله باتفاقية الكوميسا.

المجموعة الأولى وتضم البنوك الكبرى العامة ، وقد تم فصل هذه البنوك في مجموعة خاصة نظراً لتفاوت حجم أصولها عن باقي البنوك ونظراً لطبيعة هيكل الملكية الخاصة بها . وتمثل حوالي ٥٩% من أصول البنوك محل الدراسة . تم تقسيم باقي البنوك إلى أربعة مجموعات بعد حساب المتوسط العام لحجم أصول البنوك والبالغ حوالي مليار دولار، حيث تم التقسيم حول هذا المتوسط .

الشكل التالي يوضح تصنيف البنوك محل الدراسة كنسبة من إجمالي العدد والأصول .

الشكل رقم ( ١ )

تصنيف البنوك محل الدراسة كنسبة من إجمالي العدد والأصول  
من حيث العدد من حيث الأصول



المصدر: محسوب من بيانات البنوك.

يعكس لنا الشكل السابق مدى ارتفاع درجة التركيز في السوق المصري، وتجزئة السوق إلى مجموعة من البنوك الصغيرة. حيث أن ١١% من إجمالي عدد البنوك سيستحوذ علي ٥٩% من إجمالي الأصول و ٣٢% من إجمالي البنوك يستحوذ علي ٤% فقط من إجمالي الأصول، وينعكس هذا التفاوت الكبير في حجم الأصول علي قيمة الانحراف المعياري لحجم الأصول عن المتوسط لكافة بنوك العينة حيث بلغ ٤,١ ولكن لم يتجاوز ٠,٢ داخل كل مجموعة علي حده.

إن تنوع أحجام البنوك بين الكبرى والصغرى والمتوسطة يُعد من الأمور الطبيعية في أي بيئة مصرفية . فمعظم البنوك العاملة في الولايات المتحدة، هي بنوك صغيرة، فأكثر من ٧٠% من البنوك العاملة ذات أصول أقل من مليون دولار . لكن تظهر سلبيات ارتفاع درجة التركيز وانتشار البنوك الصغيرة إذا لم يوجد درجة كافية من المنافسة في السوق ووجود آليات محددة للخروج والدخول من السوق ، وأيضاً في حالة عدم انعكاس هذه الفروق في الحجم على الأداء والتي تساعد في التعرف

بشكل واضح علي، تقييم كفاءة إدارة البنك في تجميع الأموال وتشغيلها من ناحية، وبما يحقق التوازن المرغوب فيه بين اعتباري السيولة والربحية من ناحية أخرى لذلك سوف يتم تقييم البنوك محل الدراسة وفقاً لمجموعات التقسيم باستخدام مجموعة من المؤشرات المتفق عليها في كثير من الأدبيات في تقييم أداء البنوك ; Rosr1997 (Dimirit,1991; Petes .BIS,1999). وتتمثل أهمها في:

- القدرة علي جذب المدخرات وذلك باستخدام معدل نمو الودائع.

- مخاطر رأس المال، حيث يتم تحديدها من خلال مؤشر معدل كفاية رأس المال . وهي توضح مدى اعتماد البنك علي موارده الذاتية .

- جودة الأصول : هناك العديد من المؤشرات التي تعكس جودة أصول البنك ومن أهمها ، نسبة الديون الرديئة إلى إجمالي الديون ، لكن لا توجد بيانات منشورة داخل ميزانيات البنوك عن هذا البيان ، ولذلك سوف نقتصر علي أقرب المؤشرات لهذا المؤشر وتعطي نفس الدلالة وهما :

- مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض . وكلما ارتفعت نسبتها تعكس ضعف جودة محفظة قروض البنك .

- مخصصات خسائر القروض لصافي دخل الفائدة يوضح هذا المؤشر العلاقة بين المخصصات في حساب الأرباح والخسائر لصافي دخل الفائدة لنفس الفترة ، ويجب أن تكون هذه النسبة أقل ما يمكن حتي لا تؤثر علي صافي الدخل وبالتالي العائد علي الأصول . ( عزت عبد الحميد ، ٢٠٠٠ )

**كفاءة التشغيل :** يجب علي البنك تشغيل موارده تشغيلاً كاملاً ، حتي يمكن القيام بوظيفته في الوساطة المالية وفي نفس الوقت تحقيق معدلات عائد مرتفعة كقطاع منتج. وقد روعي في مؤشرات كفاءة التشغيل عدم الاعتماد علي نسبة واحدة بل تم تدعيمها بنسب أخرى لتأكيد طبيعة النتائج المستخلصة.

تتمثل أهم مؤشرات كفاءة التشغيل في؛ صافي هامش دخل الفائدة - الدخول من غير الفائدة لإجمالي الأصول- معدل العائد على متوسط الأصول- معدل العائد على حقوق الملكية. وقد سبق تحديد مفهومها في الجزء السابق ( انظر الهامش)

**درجة سيولة البنك ؛** يتمثل الهدف من التعرف علي درجة سيولة البنك في تحديد كفاءة البنك في إدارة الأصول بكفاءة وتوزيع الأموال المتاحة للاستثمار في كافة أوجه الأصول بأقصى كفاءة مما يحقق أقصى عائد وأقصى درجات الأمان للسيولة ولا يكون نسب التوظيف لأصل علي حساب الآخر ، ومن أهم المؤشرات المستخدمة في ذلك ؛ نسبة القروض لإجمالي الأصول، ونسبة القروض لإجمالي الودائع

## ٢- تقييم النتائج

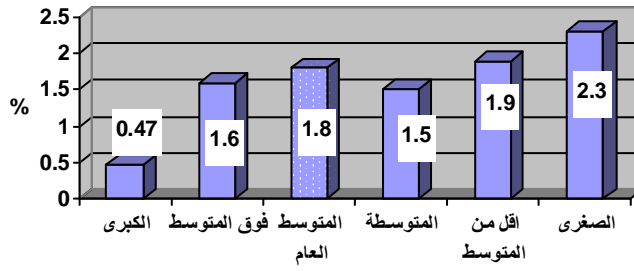
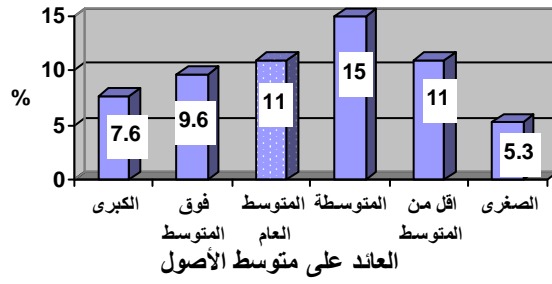
نظراً لتعدد البنوك والنسب المستخدمة ، و عدم وجود نسب معيارية يمكن اللجوء إليها لعقد المقارنة فأكدت الكثير من الأدبيات في مجال التحليل المالي على إمكانية اللجوء إلى ما سمي بمتوسط النسب ، وفي هذه الحالة يسمى المتوسط المستخرج بالنسبة المعيارية ، وتفيد النسب المعيارية في مقارنة النسب الخاصة بالبنك محل الدراسة بها وتحديد مركزه بالنسبة لباقي البنوك . ( عزت عبد الحميد ، ٢٠٠٠ ) نعرض في البداية لنتائج في شكل متوسط عام للبنوك ككل لكل مؤشر ومقارنة متوسط كل مجموعة بالمتوسط العام لتحديد أداء كل مجموعة بالنسبة للمتوسط العام ، ثم الانتقال بعد ذلك لدراسة أداء كل مجموعة على حده الأشكال التالية توضح أهم مؤشرات أداء البنوك وفقاً لحجمها مقارنة بالمتوسط العام، وهي محسوبة من بيانات البنوك ولمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم ( ١١ )

. شكل رقم ( ٢ )

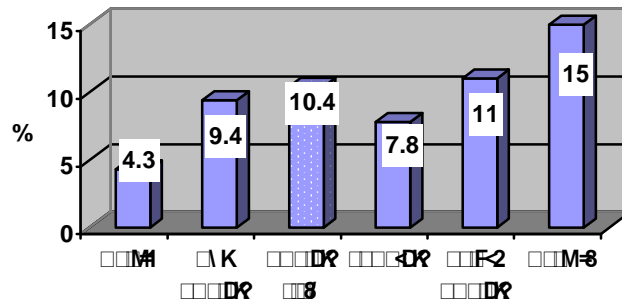
أهم مؤشرات أداء البنوك وفقاً لحجمها مقارنة بالمتوسط العام



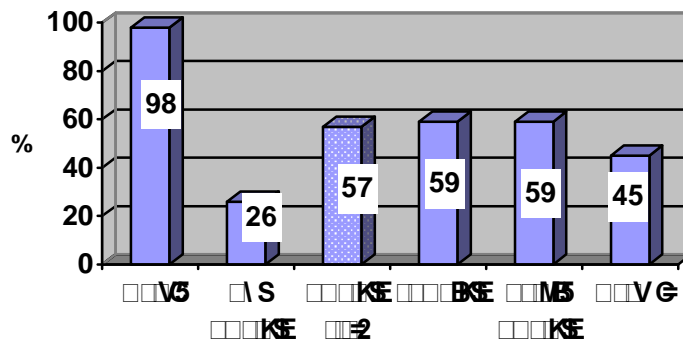
معدل نمو الودائع



البنوك



البنوك



تعكس الاشكال السابقة، أنه بالرغم من تمتع البنوك الكبرى بشبكة من الفروع والانتشار الجغرافي بما يساعدها علي جذب الأموال وتنمية المدخرات حققت معدلات أقل من المتوسط العام بالنسبة لمعدل نمو الودائع بينما حققت البنوك المتوسطة والأقل من المتوسط معدلات أعلى من المتوسط .

حققت البنوك الكبرى أيضاً بالنسبة لمدي ملائمة رأس المال معدلات أقل من المتوسط العام بكثير وهو ما يعنى ارتفاع درجة مخاطر رأس المال في هذه المجموعة، بينما حققت المجموعة الصغرى أعلى المعدلات .

وأيضاً بالنسبة لجودة الأصول فيعكس الشكل الأخير مقدار ما تستنفذه مخصصات خسائر القروض من صافي دخل الفائدة هذا بالإضافة لارتفاع تكلفة التشغيل، بما يؤثر علي معدلات الربحية وهو ما يعكسه الشكل الثاني لمعدل العائد على الأصول لهذه المجموعة مقارنة بالمتوسط حيث حققت معدلات أقل من المتوسط بكثير .

أما بالنسبة لمعدلات السيولة فحققت مستوي أقل من المتوسط وهو ما يعكس في هذه الحالة ارتفاع درجة السيولة لديها عن باقي المجموعات ، أما البنوك المتوسطة والصغرى حققت أقل معدلات سيولة . يوضح ذلك ان حجم البنك لم ينعكس على أدائه، ولم يحقق الاستفادة من وفرات النطاق.

تعد هذه النظرة العامة علي أداء المجموعات مقدمة لدراسة كل مجموعة علي حدة مع الأخذ في الاعتبار الوضع المقارن لها، حيث أن هناك مجموعة من الملاحظات يجب أخذها في الاعتبار، عند تحليل المؤشرات الخاصة بالبنوك داخل كل مجموعة، حتي نتفادي كثير من الانتقادات التي توجه إلى استخدام النسب المالية والمؤشرات في عقد المقارنات (Dimint,1991) وأهمها:

- اختلاف هيكل رأس المال بين البنوك .
- اختلاف توليفة المنتجات من الأمور الهامة التي تؤثر علي مؤشرات البنك.
- اختلاف درجة التوفيق بين الأصول والخصوم المستحقة لسعر الفائدة، فالبنوك التي لديها معدل كبير للقروض في ظل قاعدة الودائع قصيرة الأجل ، يؤدي إلى تحمل البنك لمزيد من مدفوعات الفائدة مقارنة بالبنوك التي تخصص في الائتمان قصير الأجل في ظل قاعدة من الودائع قصيرة الأجل.

- طريقة تحديد القروض المتعثرة والمخصصات المقابلة لها تختلف من بنك الي آخر .  
والتلاعب الذي يحدث أحياناً في تحديد حد أقل مما يجب من المخصصات لتحسين  
معدل ربحية البنك.

لذلك سوف نأخذ في الاعتبار كافة الملاحظات السابقة كلما أمكن عند تحليل المؤشرات  
الخاصة بكل مجموعة.

### مجموعة البنوك الكبرى العامة

تضم هذه المجموعة البنوك الكبرى العامة ولمزيد عن نتائج المؤشرات لكل بنك انظر  
الملحق رقم ( ١٠ ) .

**معدل نمو الودائع:** حقق بنك مصر والإسكندرية معدلات تتخفف عن متوسط المجموعة  
، أما الأهلي والقاهرة حقق معدل أعلى من المتوسط بالرغم من الانتشار الواسع لفروع هذه  
البنوك ، وبصفة عامة متوسط المجموعة كان أقل من المتوسط العام كما سبق أن ذكرنا  
وهو ما يعكس مدي حاجة هذه البنوك إلى المزيد من تنوع الأوعية الادخارية بما يجذب  
الكثير من المدخرات.

أما بالنسبة لمعدلات كفاية رأس المال: فقد حققت بنوك المجموعة معدلات منخفضة للغاية  
بالرغم من محاولة الحكومة لزيادة رؤوس أموالها عن باقي المجموعات ، وهو ما يؤثر  
علي معدلات التشغيل بالتبعية وتحقق معدلات تشغيل منخفضة للغاية عن المتوسط وعن  
باقي المجموعات ، والمنطلق وراء العلاقة بين معدلات كفاية رأس المال ومعدلات التشغيل  
ينعكس في أن البنك الذي لديه رأس مال أكبر ( أي انخفاض نسبة الرفع المالي ) يحتاج  
إلى قدر أقل من الاقتراض لدعم مستوي معين من الأصول، وكنتيجة لذلك فان نفقات الفائدة  
تكون أقل وهو ما يؤدي إلى ارتفاع نسب مؤشرات التشغيل ولذلك نظراً لارتفاع نسب  
الرفع المالي لهذه المجموعة تتخفف معدلات التشغيل .

أما بالنسبة لـ**صافي هامش الفائدة:** حققت كافة بنوك المجموعة معدلات منخفضة ، وبصفة  
خاصة بنك مصر والقاهرة . يعود السبب وراء ذلك في جانب كبير منه إلى أن نسبة أهم  
الأصول التي تدر دخل وهي القروض وأذون الخزانة حوالي ٥٩% من إجمالي الأصول  
في عام ٢٠٠٠، بينما نسبة الخصوم التي تستحق فائدة و تمثل في الودائع طويلة الأجل من  
١-٥ سنوات وأموال مقترضة أخرى حوالي ٩١% وبالتالي هذا يعكس عدم قدرة الإدارة

في التوفيق الصحيح بين جانب الأصول التي تدر الفائدة والخصوم التي تستحق الفائدة وهو ما يخفض من هامش الفائدة.

وأيضاً بالنسبة لبنك القاهرة حيث تمثل نسبة الخصوم التي تستحق الفائدة حوالي ٨٢% بينما تمثل أهم الأصول التي تدر دخل فائدة حوالي ٧٢% .

بينما نجد أن النسبة في البنك الأهلي بالنسبة للخصوم التي تستحق فائدة ٧٣% والأصول التي تدر فائدة ٧١% مما يحسن من هامش الفائدة بالنسبة للأهلي .

أما بالنسبة لبنك الإسكندرية وهو حقق أعلى متوسط هامش فائدة داخل المجموعة فنجد أن، نسبة تغطية الأصول المدرة للفائدة للخصوم التي تستحق فائدة منخفضة إلا أن لديه بند استثمارات أخرى غير مفسح عن مكوناتها تمثل حوالي ١٥% من إجمالي الأصول.

كانت نسبة السيولة في البنوك العامة الأربعة مرتفعة عن باقي المجموعات، وهو ما انعكس في انخفاض نسبة القروض لإجمالي الأصول . وبالتالي رغبتها في المحافظة على نسبة سيولة عالية وهو ما خفض من معدلات ربحية هذه البنوك إلا أن هذا يعكس عدم كفاءة الإدارة بصفة عامة في التوفيق بين جانب الأصول والخصوم.

ومما أثر بالسلب على ربحية البنوك العامة هو ارتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض لإجمالي القروض وأيضاً بالنسبة لصافي دخل الفائدة ففي البنك الأهلي تمثل حوالي ١٢٩% ، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة التكلفة للدخل عن باقي البنوك وهو ما أدى إلى انخفاض إجمالي صافي العائد على الأصول ( الأموال المستثمرة ) وحقوق الملكية .

إلا أننا عند تحليل هذه المجموعة، لا بد أن نأخذ هذه النسب بكثير من التحوط؛ نظراً لأن الملكية العامة لهذه البنوك قيدت حرية البنوك في تحديد هيكل الاستخدامات الخاصة في فترة ما قبل الإصلاح وبعده .

انعكس ذلك في شكل سلسلة من الديون المتعثرة والمتراكمة ، وأيضاً تمويلها لكثير من المشروعات القومية الكبرى التي لها أهمية في دفع عملية التنمية ، ولكنها تُعد مشاريع طويلة الأجل لا تتماشى مع هيكل ودائع هذه البنوك .

لكن بالرغم من ذلك فإن هذه البنوك بأحجامها الكبيرة استطاعت أن تحقق مزيد من التطورات التكنولوجية لخدمة العملاء وتوسعت في إصدار بطاقات الائتمان ، واستحوذ البنك

الأهلي علي ٧٠% من حجم البطاقات في السوق المصري مع التوسع في استخدام ماكينات الصرف الآلي ATM .

هذا لا ينفى مدى احتياج هذه المجموعة إلى إعادة هيكلة مالية لحل مشاكل الديون المتعثرة بها ورفع درجة الملاءة المالية لها، وإعادة هيكلة تشغيله حتى تستطيع هذه البنوك أن تأخذ قرارات التشغيل بناء على أسس اقتصادية.

### مجموعة البنوك ذات الحجم فوق المتوسط.

حققت هذه المجموعة معدل نمو للودائع حول المتوسط العام، وبلغ أقصى معدل لنمو الودائع لبنك قناة السويس ١٤,٤% في المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٧-١٩٩٩ بالرغم من انخفاض درجة الانتشار الجغرافي مقارنة بالمجموعة السابقة ، وهو ما يعكس حرص الإدارة علي استحداث وسائل جديدة لجذب العملاء .

تمتعت أيضا هذه المجموعة بمعدلات لكفاية رأس المال مرتفعة ، وبالتالي انخفاض درجة الرفع المالي لها وبصفة خاصة في البنك العربي الدولي، والتجاري الدولي وهو ما يعني انخفاض درجة مخاطر رأس المال والقدرة علي مواجه الأزمات في حالة حدوثها، وانعكس ذلك أيضا علي مؤشرات الربحية.

أما بالنسبة لجودة الأصول ؛ فكانت نسب مخصصات خسائر القروض وأيضا نسبتها إلى صافي دخل الفائدة منخفضة، للغاية باستثناء العربي الدولي، فارتفاع النسبة لإجمالي القروض يعود لانخفاض نسبة الإقراض في البنك كما هو موضح بالجدول وانعكست جودة الأصول هذه وانخفاض نسبة المخصصات لصافي دخل الفائدة في ارتفاع معدلات الفائدة علي الأصول وعلي حقوق الملكية.

حققت بنوك هذه المجموعة معدلات صافي هامش دخل فائدة بصفة خاصة التجاري الدولي ومصر الدولي أعلي من المتوسط العام ومتوسط المجموعة بكثير ، وذلك لنجاح الإدارة وقدرتها في التوفيق بين جانب الأصول التي تدر فائدة والخصوم التي تستحق لفائدة. حيث مثلت الأولى في البنك التجاري الدولي حوالي ٧٠% وتشمل أذون الخزانة وسندات

الحكومة والقروض بخلاف ودائع لدي البنوك تمثل ١١% بينما مثلت الخصوم التي تستحق فائدة والمتمثلة في الودائع طويلة الأجل ٥٤% وهو ما يعكس هامش فائدة كبير انعكس في مؤشرات العائدة علي الأموال المستثمرة حيث حقق التجاري الدولي معدلات أعلي من المتوسط العام ومتوسط المجموعة ، كما يعد التجاري الدولي من أولي البنوك التي اخترقت أسواق المال المحلية والعالمية ، لتوليد المزيد من الأموال. أما بنك مصر الدولي كانت نسبة الأصول التي تدر فائدة حوالي ٧٠% أعلي من الخصوم حوالي ٦٨% .

هذا بالرغم من انخفاض تكلفة التشغيل ، عن غيرها من بنوك المجموعة ، وهو ما يعكس كفاءة الأداء والاستخدام الجيد للموارد.

أما بالنسبة لمعدلات السيولة ، فقد كان هناك توظيف عالي في القروض ، وبصفة خاصة للتجاري الدولي إلا أنه كان يحافظ علي نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول حوالي ٣١% في متوسط فترة الدراسة .وان كانت أقل من مصر الدولي حيث مثلت نسبة الأصول السائلة لإجمالي الأصول حوالي ٣٨% .

يؤكد هذا الوضع القول بان السيولة لا تتعارض مع الربحية حيث أن الربحية هي مفتاح للسيولة ، ويعتبر أن تحقيق ربحية مع سلامة السياسات المالية المتبعة هو القادر علي توفير السيولة بما لا يؤدي إلى تعثر في حين أن توفر السيولة لا يؤدي في حد ذاته إلى تحقيق الربحية ، لان السيولة متغير تابع للربحية.

#### **مجموعة البنوك ذات الحجم المتوسط :**

تباين أداء البنوك داخل هذه المجموعة تباين واضح، فهناك مجموعة من البنوك ذات أداء مرتفع ومتميز وبنوك أخرى أدائها ضعيف للغاية.

تمثلت الخصائص الأساسية للبنوك ذات الأداء المتميز الذي حققت مؤشرات معدلات فوق المتوسط العام للمجموعة ومنها الوطني المصري ، والمصري الأمريكي، وسوسيتية جنرال ، ومصر اكستريور حيث حققوا معدل نمو مرتفع للودائع مما يعكس قدرتهم علي تعبئة المدخرات . انظر الملحق رقم (١٠)

يتوفر لديها هيكل رأس مال متحوط وقوي، وتمتعت جميعها بإدارة جيدة للأصول التي تدر فائدة والخصوم التي تستحق فائدة، فجميعها كانت نسبة التغطية مرتفعة، مما انعكس في ارتفاع هامش دخل الفائدة.

حقق البنك الوطني للتنمية معدلات عائد علي الأموال المستثمرة منخفضة عن متوسط المجموعة، ذلك نظراً لارتفاع نسبة مخصصات خسائر القروض لصافي دخل الفائدة وبلغت ٨٧% وتكلفة التشغيل. ولا بد من الإشارة إلى أن البنك الوطني للتنمية هو قريب الصلة ببرامج الائتمان المخططة من قبل الحكومة، هذا بالإضافة أيضاً لما تم من عملية دمج لـ ١٧ بنك من بنوك التنمية في المحافظات وهو ما أدى إلى زيادة نسبة القروض ومخصصاتها

أما بنك تنمية الصادرات بالرغم من تحقيقه لأعلى معدل لصافي هامش الفائدة علي مستوي البنوك، إلا إن ارتفاع درجة المخاطر والمتمثلة في انخفاض نسبة السيولة، حيث بلغت صافي القروض إلى الودائع حوالي ٩٢%. وبصفة عامة انخفضت نسبة السيولة في البنك حيث مثلت الأصول السائلة لإجمالي الأصول ١٧% فقط، بينما مثلت الأصول الخطرة حوالي ٨٢%، وهو ما يعكس ارتفاع درجة مخاطر الائتمان في هذا البنك ولذلك حقق هامش فائدة مرتفع.

بالنسبة للحالات المتطرفة داخل المجموعة هو بنك المهندس وبنك الإسكان والتعمير.

حقق بنك المهندس معدل عائد علي الأموال المستثمرة صفر، وكان ذلك مصحوب بارتفاع نسبة المخصصات لإجمالي القروض، ومخصصات خسائر القروض لصافي دخل الفائدة حيث مثلت ٢١٢% من صافي دخل الفائدة وهو ما يعكس ارتفاع نسبة الديون الرديئة وعدم جودة الأصول وبالتالي ارتفاع درجة مخاطر الائتمان هذا بالإضافة إلى عدم تمتع البنك بقاعدة رأسمالية تمكنه من مواجهة تلك المخاطر.

يعكس ذلك عدم فاعلية الرقابة الداخلية والخارجية في اتخاذ الإجراءات المناسبة تجاه، بعد استمرار الأداء الضعيف لأكثر من عام.

وأيضاً بالنسبة لبنك الإسكان والتعمير فقد حقق معدل نمو سالبة للودائع وهيكل رأس مال ضعيف لا يمكنه من مقابلة مخاطر الائتمان المرتفعة لدية حيث مثلت صافي القروض للودائع ٢١١%، وبالتالي فهو أداء ينذر بخطر شديد.

#### مجموعة البنوك ذات الحجم أقل من المتوسط:-

حققت بنوك هذه المجموعة معدلات أداء فوق المتوسط العام ، وهو ما يعكس تميز الأداء داخل بنوك هذه المجموعة ، فتميزت جميعها بمعدلات نمو للودائع مرتفعة ، هيكل رأس مالي قوي ، وصافي هامش فائدة مرتفع وأعلى من المتوسط العام للبنوك. هذا بالإضافة الى نشاطها في توليد الدخول من غير فائدة لتخفيض مخاطر الائتمان ، ورفع درجة العائدة علي الأموال المستثمرة، وذلك في ظل انخفاض تكلفة التشغيل ، مما يعكس حسن استخدام للموارد .

تضمنت المجموعة بنوك ذات أداء متميز ، وعلي رأسها بنك الدلتا الدولي. اتجه البنك في سياسته إلى تخفيض مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك من خلال زيادة الاستثمارات في أذون الخزانة حيث مثلت ٣٠% من إجمالي الأصول في ١٩٩٧ . بدأت هذه النسبة تنخفض تدريجياً إلى أن بلغت حوالي ٧,٥% في عام ١٩٩٩ ، وفي المقابل أخذت محفظة القروض في الارتفاع ، وفقاً لتوافر الفرص المناسبة في الإقراض والاستثمار . فأصبحت ٥٤% في عام ١٩٩٩ ، بعد أن كانت تمثل ٤٣% من إجمالي الأصول في عام ١٩٩٧ وذلك نظراً لأن الاستثمار في أذون الخزانة ، وان كان يدر عائد ، لكنه لا يعكس مساهمة فعالة في تمويل التنمية . هذا بالإضافة الى اتجاه البنك إلى تنوع محفظته الاستثمارية بمجموعة من السندات المنتقاة حيث بلغت حوالي ٢,٥% من إجمالي الأصول . بجانب هذه الأمثلة للأداء الجيد، نجد في المقابل البنك المصري المتحد ، بالرغم من أنه حقق أعلى معدل لنمو الودائع ضمن المجموعة ، إلا أنه حقق معدلات عائد سالبة علي الأموال المستثمرة. يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك لارتفاع نسبة القروض الى الودائع إلى ٨٤,٢% ، وهذا بالإضافة إلى عدم جودة هذه القروض ، نظراً لارتفاع نسبة مخصصات الخسائر لإجمالي القروض واستنزاف نسبة كبري من صافي دخل الفائدة التي يحققها البنك ، وارتفاع تكلفة التشغيل. تعكس هذه الحالة عدم وجود أي نوع من أنواع رقابة السوق على أداء البنك.



### مجموعة البنوك ذات الحجم الصغير:

تمثلت السمة الأساسية لهذه المجموعة في ارتفاع قاعدة رأس المال، فحققت معدل أعلى من المتوسط العام لإجمالي البنوك ونسبة مخصصات لإجمالي الأصول تدور حول المتوسط العام . أما معدلات الربحية وكفاءة التشغيل فحققت معدلات أعلى من المتوسط ومعدل سيولة يدور حول المتوسط مما يعكس كفاءة إدارة البنوك في التوفيق بين جانبي الأصول والخصوم .

ضمت هذه المجموعة بنوك تعكس أداء متميز، وأخري ذات أداء منخفض ويتضمن ارتفاع في درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك .

ومن أهم البنوك ذات الأداء المتميز داخل المجموعة بنك الإسكندرية التجاري وبور سعيد الوطني ومصر إيران .

فقد حققت أعلى معدل عائد علي الأموال المستثمرة ، يعود ذلك لأكثر من عامل من أهمها ؛ ارتفاع نسبة معدل نمو الودائع وهو ما يعكس نجاحها في جذب المدخرات، قاعدة رأسمالية قوية وبالتالي انخفاض مخاطر رأس المال. هذا بالإضافة إلى جودة أصولها حيث لم تتجاوز مخصصات خسائر القروض لإجمالي القروض لبنك بورسعيد الوطني إلى سبيل المثال ٠,٦% وهو ما انعكس في عدم استنزاف تلك المخصصات لصافي دخل الفائدة المحقق

حرصت هذه البنوك أيضا علي تنويع محفظة استثماراتها و الاستثمار في الأوراق المالية وهو غير متوفر في معظم البنوك الأخرى ، حيث بلغت نسبة الاستثمار في الأوراق المالية الحكومية الأوراق المالية المتداولة بخلاف أذون الخزانة حوالي ٣% في بنك مصر إيران وحوالي ٨٧% في بنك إسكندرية التجاري

هذا بالإضافة إلى أن هذه البنوك نجحت في تحقيق أعلى نسبة دخل من غير الفائدة، وهو ما يعكس نشاط البنك في مجال تقديم الخدمات المصرفية ذات العمولات ، وأعلى معدل عائد في حقوق الملكية نظراً لمتانة المركز المالي له هذا في ظل معدل تكلفة للعائد منخفض للغاية وهو ما يعكس حسن استخدام الموارد وإدارة الأصول والخصوم في تلك البنوك ، وفي المقابل كان هناك بنوك ذات أداء ضعيف داخل المجموعة ، مثل بنك النيل والتجارة والتنمية وتمثل السبب الرئيسي في هذا الأداء الضعيف في؛ عدم جودة الأصول حيث

ارتفعت نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض، وارتفعت بالتالي نسبتها إلى صافي دخل الفائدة، حيث مثلت في بنك التجارة والتنمية ١٣٥% وارتفاع تكلفة التشغيل.

يعكس ذلك عدم الكفاءة في استخدام الموارد، حيث أوضحت الأدبيات أن ارتفاع تكلفة التشغيل يكون مصحوب في ارتفاع في معدلات العائد. وأيضاً زيادة درجة مخاطر الائتمان نظراً لارتفاع نسبة صافي القروض إلى الودائع. هذا ولا بد من الإشارة هنا أن هيكل ملكية بنك التجارة والتنمية عبارة عن مساهمات بنسب مختلفة للبنوك العامة.

تعكس لنا النظرة العامة السابقة على أداء البنوك العاملة في مصر مجموعة من الظواهر التي تؤثر في القدرة التنافسية الحالية لهذه البنوك والمستقبلية وتتمثل أهم هذه القضايا في علاقة الحجم بالأداء وعلاقة الملكية بالأداء وبالتالي الخصخصة والاندماجات.

أوضحت لنا النتائج السابقة أن مؤشرات الربحية والتشغيل تتغير تغيراً كبيراً مع حجم البنك من الأصغر إلى الأكبر، فنجد أن أكثر البنوك ربحية وفقاً لـ ROA تقع في مجموعة البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم، بينما تسجل البنوك الكبرى غالباً معدلات أقل من المتوسط. كما تحقق البنوك الصغيرة والمتوسطة صافي هامش فائدة ومعدلات تشغيل أعلى، ومدي كبير بين دخل الفائدة وتكلفة الفائدة. يمكن أن يعود ذلك إلى أن معظم ودائعهم تكون ذات فئات صغيرة وبالتالي متوسط تكلفة الفائدة تكون صغير، علاوة على ذلك معظم قروضهم موجهة إلى عملاء صغار لقروض استهلاك وأشخاص وبالتالي تتجه لرفع سعر الفائدة.

أما بالنسبة للمخاطر التي تعرضت لها البنوك ف سجلت البنوك الصغيرة والمتوسطة نسبة مرتفعة من حقوق المساهمين للأصول. أما البنوك الكبرى فكانت النسبة منخفضة. يري بعض محلي البنوك أن البنوك الكبرى لديها قدرة أكبر على التنوع والتعامل مع أكثر من سوق وبالتالي قدرة أكبر على تغطية المخاطر.

لم تستطع البنوك الكبرى أن تحقق أو تستغل ما يعرف باقتصاديات الحجم وهو ما يعني زيادة المخرجات بأقل قدر من التكلفة، وبالتالي الكفاءة في استخدام الموارد، وأيضاً اقتصاديات النطاق ويقصد بها التقليل من التكلفة عند التوسع في تكلفة المخرجات، حيث أن بعض المواد مثل الإدارة الماهرة والمعدات والآلات، سوف تكون أكثر كفاءة في إنتاج مجموعة متنوعة من الخدمات، عنها في حالة تقديم وإدارة خدمة واحدة، نظراً لتوزيع

التكلفة الثابتة علي عدد أكبر من الخدمات، وهو ما يؤدي إلي تخفيض تكلفة الوحدة وبالتالي مصدر جذب للعملاء وعنصر من العناصر التي يمكن أن تزيد بها من قدرتها التنافسية .  
يدفعنا هذا الوضع بالنسبة للبنوك الكبرى إلى الانتقال إلى القضية الأخرى وهي تأثير الملكية علي الأداء ، أوضحت النتائج السابقة وهو ما أثبت في دراسات أُخري (حلمي منال ، ٢٠٠٠ ) أن البنوك العامة الأربعة وهي البنوك الكبرى أيضاً، أدائها أقل من المتوسط بكثير في كافة المؤشرات ، وهو ما يعود في جانب كبير منه إلى تقييد حرية الإدارة في تلك البنوك في تشكيل هيكل الاستخدامات الخاصة بها بما يحقق لها أعلى معدلات للفائدة والتشغيل .

إلا إننا نجد في المقابل بنوك داخل مجموعة البنوك الخاصة أدائها متدني للغاية مثل حالة بعض البنوك في الفئة المتوسطة والأقل من المتوسط والصغيرة، وبالتالي يدفعنا هذا أن إذا كان هيكل الملكية له تأثير علي الأداء فان هيكل الإدارة والشفافية وانخفاض نسبة المخاطر له تأثير أكبر من الملكية .

يقودنا ذلك إلى الانتقال القضية الأكثر خطورة وهي قضية الخصخصة\* . فنجد أن العامل الأساسي هنا هو ليس تخصيص الملكية عن طريق البيع للمستثمر رئيسي أو حتي الطرح العام، أكثر منه تخصيص للإدارة وللقرار الذي تداره بين هذه البنوك وفقاً لأحدث النظريات في إدارة البنوك حيث تعد هذه البنوك من ركائز الاقتصاد المصري . وأن أي خطوة إيجابية تجاه تخصيص الملكية دون إصلاح الهياكل المالية وأدائها حتي تحقق المعدلات التي تتناسب مع نصيبها من السوق من حيث الحجم ، يُعد إهدار لهذه الثروة القومية . إلا إننا نؤيد تخصيص الإدارة في هذه البنوك.

---

لمزيد من التفاصيل عن خصخصة البنوك في الحالة المصرية انظر  
-أحمد خليل الضبع وآخرون ٢٠٠٠ ، خصخصة البنوك والتنمية في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ١٥٣  
- حلمي منال ٢٠٠٠ خصخصة البنوك في مصر ،سلسلة أوراق بحثية العدد ١٢ قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

أوضح لنا هذا التحليل السابق أيضاً أن النسبة الكبرى من البنوك المصرية هي بنوك صغيرة ومتوسطة الحجم . ويدفعنا هذا إلى التفكير في ظاهرة الاندماج، التي انتشرت انتشار كبير كما سبق أن أوضحنا. إلا أن اتخاذ القرار باندماج أي بنك لا بد أن يصحبه الكثير من الدراسات، حيث أن البنك يحقق الهدف الأساسي من الاندماج وهو استغلال وفورات النطاق عند حجم معين ، إذا زاد عن هذا حجم يدخل في نطاق الوفورات السالبة

أوضحت كثير من الدراسات ومنها (Shaffer, 1991) أن اندماج البنوك التي يتراوح متوسط أصولها حوالي بليون دولار لكل منهم يعود بالإيجاب على أداء البنك، في شكل انخفاض في حجم التكاليف، حيث أوضحت الدراسة انخفاض تكاليف اندماج بنكين بنفس الحجم إلي النصف حتى في ظل ثبات توليفة الخدمات المقدمة وعدد الفروع مما رفع من قدرتها التنافسية. أوضحت الدراسة أيضاً أثر إيجابي بسيط لاندماج بعض البنوك التي ارتفع حجم أصولها عن ١٠ بليون دولار . لذلك نجد أن أكثر مجموعات الدراسة، التي يجب أن يتم عليها دراسات، لتشجيع عملية الاندماجات فيما بينهم هم المجموعة الصغرى والمتوسطة والأقل من المتوسطة، نظراً لأن الاندماج داخل هذه المجموعات سوف يرفع من كفاءة أداء هذه البنوك ويرفع من كفاءة قدرتها التنافسية، في الوقت الذي لا يكون له تأثير كبير على درجة التركيز في السوق نظراً لانخفاض نصيبها النسبي كما سبق أن ذكرنا.

#### رابعاً سبل زيادة كفاءة وفاعلية العمل المصرفي المصري :-

تم التعرف من خلال الأجزاء السابقة، على مدي التحديات التي تواجه الجهاز المصرفي، نتيجة تزايد العولمة المالية ، وزيادة درجة المخاطر وتعددتها ، ومزيد من الضغوط على ميزانيات البنوك للوصول إلى معدلات كفاية رأس المال بما يتفق مع المتطلبات العالمية . كما أوضح لنا التحليل على المستوي الكلي والجزئي العديد من نقاط الضعف التي يعاني منها القطاع المصرفي سواء على مستوى البيئة المصرفية والقوانين الحاكمة أو على مستوى كفاءة الإدارة داخل البنوك .

أن من أهم العناصر السلبية في القطاع المصرفي هو ارتفاع درجة التركيز لصالح البنوك الكبرى وعدم التأثير الإيجابي للحجم على الأداء، وهو ما يعكس عدم الكفاءة وانخفاض

درجة المنافسة . هذا بالإضافة إلى وجود بنوك ذات أداء ضعيف جداً وذات درجة مخاطر مرتفعة وما زلت تتواجد في السوق .

أكدت الكثير من الأدبيات ((Patrick honohan,1997) أن من أهم العوامل التي تضعف القوانين وتطبيقها، وبالتالي أداء البنوك هو التدخل السياسي لمنع غلق البنوك ذات الأداء الضعيف ، ففقد سبق أن رأينا أن السوق الأمريكي والكندي ترتفع فيه درجة التركيز أكثر من السوق المصري ، إلا أن شدة المنافسة وحرية الدخول والخروج من السوق يحد من الأثر السلبي له .

لذلك نجد أن تصميم السياسات والترتيبات المؤسسية التي تخفض من هذه الحماية، تُعد تحدي لا بد من مواجهته، وهو ما يتطلب تهيئة البيئة المصرفية والاقتصاد ككل لتطبيق مثل هذه الإجراءات ، بما يضمن سلامة النظام المالي والمودعين .

يحتاج تطبيق مثل هذه الإجراءات إلى العديد من السياسات والإجراءات، التي ترفع من كفاءة العمل المصرفي

لذلك فإن تطبيقها يُعد مرحلة لاحقة وتدرجية . تتمثل أهم هذه السياسات والإجراءات التي تحد من التدخل السياسي ، وتُفعل من قوي السوق ومراقبته هو وجود نظام لشبكات الأمان وأهما نظم جيدة للتأمين علي الودائع وتفعيل لدور الرقابة علي المؤسسات وربطها بكفاءة الإدارة، وتوافر نظم واضحة داخل كل بنك لتقييم وإدارة المخاطر بها ، ولا بد أن تتوج هذه الإجراءات بإصلاح قانوني شامل بما يفعل من قوته ، وفيما يلي نناقش هذه الإجراءات بشيء من التفصيل :

#### ١-نظام التأمين علي الودائع.

يهدف أي نظام لتأمين علي الودائع إلى، تعويض فئات محددة من المودعين ، وهم صغار المودعين في حالة تعثر البنك ،.يختلف اتساع نطاق شمول التأمين لفئات متعددة حسب ظروف كل دولة .(عدنان الهندي ، ١٩٩٩)

إن نظام التأمين علي الودائع له الكثير من الإيجابيات ، فهو يرفع الثقة لدي قطاع كبير من المتعاملين في القطاع المالي وبالتالي تُعد مقياس لاستقراره ، ويمكن هذا النظام البنوك

الصغيرة ، والجديدة من المنافسة مع المصارف الكبرى ويحد من درجة التركيز ، ورفع درجة المنافسة. وفي ظل توافر هذا النظام فإن التخوف الأساسي من قبل الحكومات لتطبيق إجراءات محددة لخروج البنوك ذات الأداء الضعيف ، وهو حدوث ما يعرف بالزعر المالي من قبل المودعين ، وبالتالي فشل مالي، سوف يخنفي، لان المودع سوف يكون علي علم تام بأن هناك نظام فعال للتأمين علي الودائع . لذلك فيجب أن يكون المودع علي علم تام بالمكاسب التي يكسبها نتيجة لتوافر هذا النظام ، وحجم التكلفة والمخاطر التي يتعرض لها .

هناك إلزام للبنوك جمهورية مصر العربية وفقاً للقانون رقم ٣٧ لسنة ٩٢، والمسجلة لدي البنك المركزي بالاشتراك في صندوق تأمين الودائع طبقاً للمادة ٣١ ، ويكون لهذا الصندوق شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة (Ali - Abou, 1998) Sultan, وتم إعداد مشروع قانون لهذا الصندوق وتضمن

- توضيح الدور الذي يجب أن يقوم به الصندوق .
- كيفية إدارة الصندوق وقيم الاشتراكات .
- الموارد المالية للصندوق وكيفية استخدامها .
- مبالغ التعويضات والحدود القصوي لها .

ولكن لم يتم تطبيق مشروع هذا القانون بعد وهو ما يجب الإسراع في تنفيذه. ونجد أن هذا القانون يوجد به عدة نقاط إيجابية وأخرى سلبية ، يجب تفاديها قبل التطبيق بما يزيد من فاعلية، وتتمثل أهم هذه النقاط الإيجابية في :  
أن الصندوق غير موجه لحماية فئات محددة أو مؤسسات معينة بل موجه لحماية كل الفئات ، وأن الجهة التي تقوم بإدارة ليست جهة تجارية تهدف للربح ، ولكنها جهة حكومية تسعى لتحقيق الصالح العام .

أن للصندوق دور وقائي وعلاجي ، حيث أوضحت المادة (٢) من مشروع القانون أن للبنك في سبيل تحقيق الغرض الأساسي منه، وهو ضمان ودائع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين أن يكون للصندوق في سبيل تحقيق ذلك الحق في طلب البيانات

والمعلومات اللازمة لدراسة المركز المالي للبنوك من البنك المركزي، وهو ما يعكس الدور الوقائي .

أما الدور العلاجي يتمثل في أن الصندوق له الحق في يد مد المعونة للبنوك وفروعها في حالة تعرضها لمصاعب مالية، وتقديم القروض في حدود التعويض الذي يستحقه. تتمثل أهم السليبات ، التي يجب تفاديها قبل التطبيق في :  
- ضعف الدور الوقائي للصندوق.

طالما أن الصندوق سوف يكون شريك في تحمل المخاطر ، وإقراض البنك في حالة تعثره ، فلا بد من تفعيل دوره الرقابي، وهو ما يحدث في كثير من تجارب الدول المتقدمة والناشئة. حيث يعطى لها القانون الحق في طلب تقارير دورية، وعلى درجة عالية من التفاصيل. بل أكثر من ذلك له الحق في وضع معايير نمطية لأداء البنوك، ومؤشرات محددة للحكم على كفاءة البنوك، وفي حالة عدم الالتزام بتلك المؤشرات توقع عليه عقوبات مالية رادعة.

- إغفال علاقة الصندوق بالمودين والعملاء ، وطريقة إعلامهم، حيث ينص القانون في كثير من الدول ومنها الولايات المتحدة على إنشاء إدارة خاصة للتعامل مع العملاء وتوفير لهم كافة المعلومات المطلوبة عن نظام التأمين، أو أي معلومات عن أداء البنك الذي يتعامل معه ، ودرجة التقييم الخاص به مع الحفاظ على سرية الحسابات.

- عدم تغطية قيمة الوديعة بالكامل ، ووضع حد أقصى ١٠٠ ألف جنيه، وان كان يراعى في المراحل الأولى لتطبيق رفع الحد الأقصى مما يرفع الثقة في سلامة النظام المالي.  
- عدم مراعاة اختلاف أحجام البنوك ودرجة المخاطر التي يتعرض لها كل بنك عند وضع جدول الاشتراكات في المادة ١٦ من القانون ، فهي نسبة محددة من قيمة الوديعة لكافة البنوك.

## ٢- تفعيل دور الرقابة على المؤسسات في العمل المصرفي. Corporate

### .Governance In Banking Sector

إن ممارسة رقابة فعالة على المؤسسات المصرفية ، يعد عنصر أساسي من عناصر البيئة المصرفية والاقتصادية القوية . تشمل الرقابة على المؤسسات مجموعة من

العلاقات بين إدارة البنك ومجلس الإدارة والمساهمين والعاملين والعملاء و الجهات الرقابية الحكومية.

يتطلب ذلك أن يكون لكل بنك إستراتيجية محددة ، ومعلن عنها ، عن العمليات التي يقوم بها البنك ، والمنطق الرشيد وراء هذه الإستراتيجية ، وتحمل مسئوليتها وقرته على تحمل المسألة في حالة عدم الالتزام بها.

يتحقق ذلك بكفاءة في ظل قدر كافي من المعلومات والشفافية، بما يمكن كافة الأطراف المشاركة في السوق من القدرة على مسألة البنوك والحكم على كفاءتها ( Basle Committee.1999)

بالرغم من انه لا يوجد نظام عالمي موحد للرقابة على المؤسسات يمكن تطبيقه في كافة الدول ، نظراً لاختلاف القوانين والظروف، إلا أن هناك مجموعة من الإجراءات والخطوات متفق عليها لا بد أن يشملها أى نظام رقابى جيد وهى :

- يجب على مجلس إدارة البنك تحديد إستراتيجية البنك وإعلانها.
- تحديد القيم التي يتم العمل بها ، والتي تجرم الفساد والرشوة في أنشطة البنك في كافة معاملاته الداخلية والخارجية.
- تحديد واضح للمسئوليات والسلطات لمجلس الإدارة والمديرين، وطرق المسألة في حالة عدم الالتزام بالمسئوليات والسلطات ، ولا بد أن تكون الإدارة على علم تام بأهمية وجود قنوات واضحة ومباشرة للمسألة ، وان تعدد وتشباك قنوات المسألة يفاقم من المشاكل داخل البنك.
- الحد من الأنشطة التي تحد من فاعلية الرقابة مثل:
  - تعارض المصالح .
  - الإقراض الداخلى للمديرين والموظفين لا بد أن يكون في أضيق الحدود ووفقاً لقواعد السوق.
  - عدم تقديم أي تعاملات ذات طبيعة متميزة ،او بشروط ميسرة



- إنشاء لجان مستقلة عن الإدارات وتتبع مجلس الإدارة ، لها تخصصات متعدد بما يزيد من قدرة مجلس الإدارة من اتخاذ القرار بطريقة مستقلة ، مثل لجان إدارة المخاطر، المراجعة، التعويضات والمكافآت والترشيح والتوظيفات.
- يعد دور المراجعين دور هام فى عملية الرقابة على المؤسسات ، فلا بد من توافر معايير يتم من خلالها الحكم على مدى استقلالية المراجعين ، هذا بالإضافة الى إشراك مراجعين خارجيين للحكم على فاعلية الرقابة . (BIS,1997)
- نلاحظ مما سبق أن هذا الهيكل الرقابى تتوافر الكثير من جوانبه وبنوده، فى قانون البنوك والائتمان المصرى إلا أن عدم الإفصاح والشفافية ، بما يمكن جميع الأطراف المشاركة فى السوق من مسألة مجلس الإدارة، يحد من فاعلية هذه البنود داخل القانون. لذلك سوف ننقل الى تحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بما يزيد من فاعلية الإجراءات الرقابية.

### ٣- زيادة درجة الشفافية والإفصاح :-

- كشفت لنا التحليل السابق على مستوى البنوك ، أن هناك بعض البنوك حققت معدلات عائد على الأموال المستثمرة منخفضه بل سالبه فى بعض الأحيان، ولكنها حققت معدل نمو للودائع يفوق بكثير غيرها من البنوك ذات الأداء الجيد.
- يعكس ذلك عدم وجود أي نوع من أنواع مراقبة السوق على أداء البنوك ، وهو ما تم إثباته أيضا فى دراسات أخرى ( El Shazly Alla,2001). إلا إن مسألة مجلس الإدارة مسألة موضوعية عن أدائهم ، بدون وجود نظام جيد للمعلومات يعد من الأمور الصعبة. وبالتالي هناك الكثير من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ، بما يفى باحتياجات جميع المتعاملين فى السوق، وبما يمكن المتخصصين فى الأسواق المالية مما لديهم القدرة على تحليل المعلومات والتأثير على سلوك السوق، ومن أهمهم وكالات التقييم الائتماني، للقيام بدور فعال فى تحقيق انضباط السوق.
- يجب أن تسمح البيانات المفصحة عنها لمستخدميها القدرة على تقييم الاتى:
- الشكل العام لمخاطر البنك.
- الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ، بما فى ذلك مخاطر تركيز القروض، والقروض ذات الصلة، والعلاقة بين القروض و إجمالي الأصول والقروض الرديئة .

- معايير تصنيف القروض وكيفية تحديد مخصصات مواجهة خسائر القروض.
- مخاطر السيولة وهيكل أجال وهيكل أجال الاستحقاق للأصول والالتزامات
- مخاطر السوق وطرق قياسها وإدارتها.
- مكونات هيكل راس المال والشروط والخصائص لكل مكون، وبصفة خاصة فى ظل توافر أدوات جديدة تعطى لصاحبها أكثر من حق ، وهو ما يعرف بالأدوات المهجنة ( Hybrid Capital)

بالرغم من ضرورة الشفافية وزيادة الإفصاح ، إلا انه لا يجب أن نتوقع أن يؤدي انضباط السوق على الفور الى إرشاد الإدارة ومسألتها وتوجيهها. لذلك يجب أن يكون الإفصاح بشكل تدريجي، حيث إن الإفصاح غير المتدرج قد يلحق الضرر بالبنك وبالجهاز المصرفي ككل ، وبصفة خاصة عندما يكون مستخدمى هذه البيانات ليسوا على قدر كافي من الدراية والخبرة لتفسير المعلومات المنشورة. فلا بد من اكتمال البنية الأساسية وتوافر المؤسسات التي تساعد هؤلاء المستخدمين على الفهم الصحيح لها.

تعد تجربة الأرجنتين تجربة رائدة فى تفعيل نظم الرقابة وانضباط السوق بالنسبة للبنوك، وذلك بتطبيقها نظام ( BASIC) وهو اختصار لكلمات السندات- المراجعة- المراقبة- المعلومات-التقييم الائتماني. منذ عام ١٩٩٦ بدلا من النظام الرقابي التقليدي القديم . يشتمل هذا النظام على الرقابة المكتنية والميدانية مع وجود قدر كافي من رقابة وانضباط السوق بالإضافة الى الاعتماد بدرجة كبيرة على مؤسسات التقييم الائتماني. وتتمثل النقاط الأساسية لنظام الرقابي الجديد فى:

- إلزام البنوك بإصدار ما يعرف بالقروض الثانوية ( Subordinated Loans ) بما يعادل ٢% من قاعدة الودائع لديها ، ويعد نوع من أنواع التمويل للبنوك ، حيث يحدد سعر الفائدة على هذه القروض وفقا لتقييم الائتماني للبنك ، وبالتالي يستفيد منه البنوك ذات الأداء الجيد. يشترط أن يكون مقدمى هذه القروض مستقلين تماما عن حملة الأسهم، وفى مقدمة من يتحملوا خسائر البنك فى حالة تحققها . وبذلك يمثلوا نوع من أنواع رقابة السوق على أداء البنوك ، وهو ما يتطلب من البنوك تقديم توليفة جيدة من المنتجات، ونشر المزيد من المعلومات عن السلامة المالية للبنك ، بما يمكن أصحاب هذه القروض من الرقابة الكافية.

وهذا النظام معمول به فى كافة الدول المتقدمة ، ألا انه يحتاج الى سوق مال على درجة عالية من السيولة والعمق لإصدارها. ( Gered Caprio & Patrik K. 1999 )

- إنشاء البنك المركزى لمكتب للائتمان ، تتمثل مهامه الأساسية فى التدقيق من سلامة ميزانيات البنوك والقوائم المتممة لها من قبل مراجعين خارجيين بشكل ربع سنوى على شبكة الإنترنت .

- إلزام البنوك منذ يناير ١٩٩٨ ان تحصل على تقييم ائتماني من قبل مؤسستين من مؤسسات التقييم الائتماني المعترف بها.

- التدقيق فى حساب معدلات كفاية رأس المال ، من خلال الإعلان بطريقة دقيقة عن أوزان المخاطر المقابلة لكل أصل، تصنيف القروض وفقاً للقواعد الموضوعية ، وحساب المخصصات المقابلة لها، ونشرها بشكل شهرى. ( Charles, Adames et al 1999 )

#### ٤- توافر إستراتيجيات محددته لإدارة المخاطر.

تنشأ المخاطر التى تمس السلامة المالية للبنك نتيجة لفشل الإدارة فى التشغيل، وعدم القدرة على قياس المخاطر المصاحبة لكل أصل وإدارتها، وهو ما يؤثر على ثقة المودعين والدائنين والسوق بصفة عامة. ومن أهم أنواع المخاطر التى تواجه البنوك وبصفة خاصة فى الحالة المصرية هى المخاطر الائتمانية، نظراً لان الإقراض مازال يمثل النسبة الكبرى من الأصول. لذلك لا بد من وجود إستراتيجية متكاملة لقياس هذه المخاطر والحد منها ( صبره محمد، ٢٠٠١ و أبو زيد الدسوقي ٢٠٠١ ) وتتمثل أهم جوانب هذه الإستراتيجية فى:

- دراسة سوق الائتمان من حيث ؛ سوق الائتمان المتوقع، عناصر البيئة المصرفية السائدة ، ويتم من خلال ذلك تحديد القروض وأولويتها التى يمكن تقديمها للسوق.
- تصنيف القروض المحددة وفقاً لدرجة مخاطرها واختيار فيما بنها حسب جودة القرض والعلاقة بين العائد والمخاطر .
- توافر إجراءات ومعايير محددته لعملية الائتمان من حيث الضمانات وعقد الائتمان.

- تحليل حالة العميل من حيث؛ السلامة المالية، القروض الحاصل عليها من الغير، ظروف السوق التي يعمل بها.

تحديد الربحية الصافية لقرض العميل.

- متابعة الائتمان، تعد هذه المرحلة من أهم مراحل العملية الائتمانية التي تحد من احتمالات فشل القرض وتعد هذه المرحلة أكثر المراحل افتقاراً في الحالة المصرية. وتهدف الى التحقق من مجموعة عوامل بشرط أن يكون مصدر المتابعة الأساسي هو المتابعة الميدانية تتمثل في؛ استمرار الالتزام بشروط وضوابط الائتمان، استخدام الائتمان في الغرض الممنوح من أجله، استمرارية الضمانات بحالة جيدة و متابعة أصول العميل المالية والإدارية والإنتاجية والتسويقية.

#### ٥- الإصلاح الشامل للإطار القانوني.

يؤدي الإسراف التشريعي الي صدور قوانين قبل أن تتوفر المؤسسات القادرة علي تنفيذها ، أو دون أن تتوفر الاعتمادات المالية لتطبيقها . وهو ما يحول دون التطبيق السليم أو التطبيق الجزئي المشوه وبالتالي الاستهتار بالقانون وتطبيقه ( شحاته إبراهيم ، ٢٠٠١ ) وهناك الكثير من الأمثلة التي تضمنها قانون البنوك والائتمان المصري ، ومنها المادة ٣١ مكرر من القانون ٣٧ لعام ٩٢ بشأن صندوق تأمين الودائع والمادة ٣٧ بشأن قواعد الرقابة والإشراف أو غيرها من البنود التي ترسم صورة جيدة للإطار القانوني والتنظيمي الا أن عدم توافر القدرة المؤسسية يحول دون التطبيق السليم .

وفي المجال المصرفي نجد أن ضعف المؤسسات القانونية المختصة بفض المنازعات وتنفيذ الأحكام يجعل استرداد القروض وسداد الفوائد أمراً شاقاً ، وهو ما يزيد من درجة المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك ، وهو ما يدفعها إلى تقييد الائتمان الممنوح منها ، والاتجاه إلى الأعمال التي تدر دخل من غير الفائدة أو المضاربات في الأوراق المالية وهو ما يقلل من دورها في عملية التنمية .

لذلك فان الإصلاح القانوني في المجال المصرفي والعلاقات التجارية يُعد أمر ضروري. ونجد ذلك عامل أساسي في تجارب الدول ، فقد كان من أهم الإجراءات التي اتبعتها كوريا بعد الأزمة المالية لإعادة الثقة في نظامها المالي هو الإصلاح القانوني ، وإعادة هيكلة القوانين القائمة وأهمها قانون الإفلاس وعدم القدرة علي الوفاء بالديون، ووضع مقاييس

اقتصادية للقضاء للحكم علي الشركات، وقدرتها علي البقاء والتزاماتها المصرفية ، من خلال جدول زمني سريع للحكم القضائي واتخاذ القرارات ورد الحقوق. وفي الولايات المتحدة فان المراقب علي أعمال البنوك يستطيع أن يُجرم البنك في شكل قضائي ويحرمه من أحد امتيازاته في خلال ٩٠ يوم، إذا تم مخالفته في أحد الشوط الموضوعه ( Charles Adams at.al,1999 ) .

نخلص من ذلك أن الإجراءات الإصلاحية السابق عرضها ، والتي تزيد من كفاءة البنوك وتوفير البيئة المناسبة للمنافسة العادلة، والقدرة علي تطبيق قواعد صارمة للدخول والخروج من السوق ، لابد أن تتواءم مع إصلاح قانوني ، ولا يكون الأمر مقتصر علي قواعد جديدة فقط، ولكن لابد أن يترجم إلى سياسات صالحة للتطبيق . ولكن يبقي عامل أساسي لإنجاح هذه السياسات بما فيها الإصلاح القانوني، وهو ضرورة توافر الكوادر البشرية القائمة علي تنفيذ ومتابعة مثل هذه الإجراءات بطريقة كفاء .

## الخاتمة

شهد العالم خلال العقد الماضي، موجات تحرير للقطاع المالي تمثلت في؛ إلغاء القيود علي حركة رؤوس الأموال ، وتحرير حساب رأس المال في معظم الدول وهو ما أدى إلى زيادة درجة الارتباط والتكامل المالي فيما بين الدول المتقدمة والناشئة ، وعرف ذلك بالعلومة المالية في إطار من المنافسة الشاملة

أدت عملية التحرير في مجال الخدمات المصرفية ، الى زيادة قوى المنافسة والابتكارات في نطاق واسع وهو ما أدى إلى ظهور خدمات وأدوات مالية جديدة ، و أنواع جديدة من المؤسسات المالية ، ومنها المؤسسات الكبرى متعددة الجنسية ومتعددة المنتجات .

تمثلت النتيجة النهائية لذلك في سقوط العوائق الجغرافية أمام المنافسة للمؤسسات المالية ، وضغوط كبيرة للاستحواذ علي المؤسسات المالية الصغيرة في مؤسسة واحدة كبيرة ، وهو ما يعرف بظاهرة الاندماجات . أصبحت معظم المؤسسات المالية شركات مساهمة لفتح مصادر جديدة لرأس المال لتمويل التوسعات الخاصة بها . صحبت هذه التغيرات ارتفاع درجة المخاطر وتنوعها ، ونتيجة لهذه التطورات تزامنت معها تغيرات في نظم الرقابة والإشراف علي المؤسسات المالية .

أما عن مدي قدرة الجهاز المصرفي المصري علي التنافس ومواجهه مثل هذه التحديات ، وكما هو معروف في الأدبيات تعرض مفهوم القدرة التنافسية لتغيرات عديدة إلا إنها تدور جميعها حول مرونة الاقتصاد ودرجة تكيفه مع التغيرات الهيكلية التي يتوقع حدوثها داخلياً وخارجياً. تم استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تعكس مدي القدرة التنافسية لهذا القطاع ، معتمدين في ذلك علي أهم المؤشرات التي جاءت في الأدبيات ، ومنها مؤشرات التنافسية المستخدمة من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي ، ومحاولة تطبيقها علي الجهاز المصرفي ، لإعطاء صورة تقريبية لقدرته التنافسية. تمثلت هذه المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية الكلية المنبئة التي تساعد الجهاز المصرفي بصفة خاصة ، والقطاع المالي بصفة عامة علي تحقيق كفاءة مرتفعة ، وبالتالي المساهمة الفعالة في عملية التنمية ، وهو ما ينعكس بالتبعية علي قدرته التنافسية، ومجموعة من المؤشرات الدالة على كفاءة القطاع من حيث حجمه ودرجة نموه وهيكله ونشاطه ودرجه استقراره مقارنة بمجموعة من الدول . اظهرت النتائج ان مصر تتمتع بقطاع مالي متسع،

من حيث الحجم ، وان كان يتركز في نوع واحد وهى البنوك التجارية.لكن يعانى القطاع من سلبيات كثيرة، مقارنة بغيره من الدول محل الدراسة، من حيث هيكل القطاع ودرجة المنافسة فيه، والتركز ، وصغر حجم البنوك وهو ما يجعله قطاعا مجزئا لا يقوى على المنافسة، بالإضافة الى مشاكل منح الائتمان، وظهور نسبة من الديون الرديئة، وهى تعكس عدم وجود معايير قوية لتقييم ومنح ومتابعة الائتمان.و أظهرت مؤشرات الربحية مقارنة بالدول الأخرى أيضا ضعف القدرة على إدارة مخاطر سعر الفائدة و راس المال . و بعد التعرف على وضع الجهاز المصرفى مقارنة بغيره من الدول، وتحديد مناطق الضعف والقوة فيه. تم بعد ذلك تقييم لأداء وكفاءة البنوك العاملة فى مصر .، لتحديد قدرة هذه البنوك على المنافسة من خلال ما تعكسه كفاءتها. نظرا للفروق الكبيرة فى أحجام البنوك العاملة فى السوق المصرى، تم تقسيم عينة البنوك محل الدراسة ، التى تضم تقريبا كافة البنوك التجارية والاستثمار والأعمال وعددها ٣٥ بنكا بما يمثل حوالى ٩٥% من اجمالى أصول البنوك، إلى خمس مجموعات حسب حجم الأصول ، وأوضحت النتائج انه بالرغم من تمتع البنوك الكبرى بشبكة من الفروع والانتشار الجغرافى بما يساعدها على جذب الأموال وتنمية المدخرات ، إلا أنها حققت معدلات اقل من المتوسط العام بالنسبة لمعدل نمو الودائع، بينما حققت البنوك المتوسطة والأقل من المتوسط معدلات أعلى من المتوسط.كما حققت البنوك الكبرى معدلات اقل من المتوسط العام بكثير بالنسبة لمدى ملاءة راس المال ، وهو ما يعنى ارتفاع درجة مخاطر راس المال ، بينما حققت بنوك المجموعة الصغرى أعلى المعدلات. أما بالنسبة لجودة الأصول ، فنجد أن مخصصات خسائر القروض تستنفذ نسبة كبرى من صافى دخل الفائدة فى البنوك العامة، هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التشغيل بما يؤثر على معدلات الربحية ( معدل العائد على الأصول) فى هذه المجموعة مقارنة بالمتوسط العام ، حيث حققت معدلات اقل منه بكثير. عكست معدلات السيولة فى البنوك العامة الكبرى معدلات اقل من المتوسط العام ، وهو ما يعكس فى هذه الحالة ارتفاع درجة السيولة لديها عن باقى المجموعات، بينما حققت البنوك المتوسطة الحجم والصغرى معدلات سيولة اقل. توضح لنا النتائج السابقة، أن حجم البنك لم ينعكس على أدائه، بما يحقق الاستفادة من وفورات الحجم والنطاق. وبالتالي نجد أن من أهم العناصر السلبية فى القطاع المصرفى

المصرى، ارتفاع درجة التركيز لصالح البنوك العامة الكبرى ، وعدم التأثير الايجابي للحجم على الأداء، وهو ما يعنى عدم الكفاءة ، وانخفاض درجة المنافسة. هذا بالإضافة إلى وجود بنوك ذات أداء ضعيف جدا ، وذات درجة مخاطر مرتفعة، ومازالت تتواجد فى السوق. وأكدت الكثير من الأدبيات أن من أهم العوامل التى تضعف القوانين وتطبيقها وبالتالي أداء البنوك ، هو التدخل السياسى لمنع غلق البنوك ذات الأداء الضعيف، فقد سبق أن رأينا ان السوقين الأمريكى والكندى ترتفع فيهما درجة التركيز أكثر من السوق المصرى ، إلا أن شدة المنافسة وحرية الدخول والخروج من السوق يحدان من الأثر السلبي لذلك.

نخلص من ذلك انه لابد من تصميم سياسات وترتيبات مؤسسية تحد ، وتخفف من هذه الحماية، وهو ما يعد تحدى لابد من مواجهته. ويتطلب ذلك تهيئة البيئة المصرفية والاقتصاد ككل لتطبيق مثل هذه الإجراءات ، بما يضمن سلامة النظام المالى والمودعين. يحتاج تطبيق مثل هذه الإجراءات إلى العديد من السياسات التى ترفع من كفاءة العمل المصرفى . تتمثل هذه السياسات فى ،الحد من التدخل السياسى، تفعيل قوى السوق ومراقبته، وجود نظام لشبكات الأمان، واهم هذه الشبكات تتمثل فى: نظام جيد لتأمين على الودائع، تفعيل لدور الرقابة على المؤسسات وربطها بكفاءة الإدارة، توافر نظم واضحة داخل كل بنك لتقييم وإدارة المخاطر. هذا بالإضافة إلى أهمية أن تتوج مثل هذه الإجراءات بإصلاح قانونى شامل ، بما يفعل من قوتها.



### هوامش

(١) قسمت لجنة بازل رأس المال إلى نوعين، الأول يشمل رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة ، أما النوع الثاني فقد سمي رأس المال المساند أو التكميلي ويشمل الاحتياطات واحتياطات إعادة التقييم وبعض البنود التي تتمتع بحق الملكية الى جانب المخصصات العامة ومخصص الديون المشكوك فيها ، والديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية ، بشرط ألا يزيد رأس المال التكميلي عن ٥٠% من رأس المال الأساسي(نوفل صبرى، ١٩٩٩)

$$(٢) \text{ العائد علي متوسط حق الملكية} = \text{صافي الدخل}$$

متوسط حقوق الملكية

\*صافي دخل البنك = صافي دخل الفوائد - مخصص خسائر القروض - العبء - الضرائب  
\*العبء الذي يتحمله البنك = المصروفات الأخرى بخلاف الفوائد - الإيرادات الأخرى بخلاف الفوائد.

$$(٣) \text{ العائد علي متوسط الأصول ROAA}$$

صافي الدخل

متوسط الأصول

ويرتبط معدل العائد علي حق الملكية بالعائد علي الأصول من خلال مضاعف حق الملكية

( EM (Equity multiplier

العائد علي حق الملكية يساوي EM x ROAA

(٤) مضاعف حق الملكية يعكس الرفع المالي للبنك =

إجمالي الأصول

إجمالي حق الملكية

(٥) صافي هامش دخل الفائدة =

دخل الفائدة الصافي

الأصول التي تولد المكاسب

دخل الفائدة الصافي = الدخل من الفوائد - مصروفات الفوائد .

(٦) الدخول الأخرى بخلاف الفوائد لإجمالي الأصول، يتحقق الجزء الأكبر من هذه الإيرادات من خلال الأتعاب والرسوم المحصلة علي الودائع أجور إيداع علي حفظ الودائع والأوراق المالية وإيرادات الخدمات للأوراق المالية مثل شراء، بيع الأوراق المالية لمصلحة العملاء . (حماد، طارق ٢٠٠١)

الملاحق

الملحق رقم (١)

أوزان المخاطر للتصنيفات الائتمانية المختلفة %

غير مصنفة	دون B- -B	B- BB+	BBB- BBB+	A- A+	AA A	الالتزامات
١٠٠	١٥٠	١٠٠	٥٠	٢٠	صفر	الدول
١٠٠ (٣)٥٠	١٥٠ (٣)١٥٠	١٠٠ (٣)١٠٠	١٠٠ (٣)٥٠	٥٠ (٣)٥٠	الخيار الأول (١) ٢٠ الخيار الثاني (٢) ٢٠	المصارف
١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٢٠	الشركات

(١) أوزان المخاطر مستندة علي ترجيح مخاطر الدول حيث يوجد البنك.

(٢) أوزان المخاطر مستندة علي تقييم البنك المستقل.

(٣) الالتزامات علي المصارف لآجال قصيرة ، مثلا الالتزامات لأقل من ستة أشهر تحصل علي وزن في فئة أفضل من الوزن العادي علي التزامات المصرف.

تابع الملحق رقم (١)

أوزان المخاطر للالتزامات الأخرى

أوزان المخاطر	الالتزامات
يمكن معاملتها مثل الالتزامات علي المصارف لتلك الدولة أو مثل الالتزامات علي دولها	-الالتزامات علي الحكومات ومؤسسات القطاع العام غير المركزية
مثل الالتزامات علي المصارف	-الالتزامات علي مؤسسات الأوراق المالية
%٥٠	-القروض المضمونة كاملة بالرهونات العقارية
%١٥٠	-الأدوات المصنفة دون مستوي B- وشرائح التوريق المصنفة بين مستويات BB+ و BB-
%١٠٠	-التزامات أخرى

بنود خارج الميزانية	
٢٠%	-الالتزامات لأجل تقل عن سنة
٥٠%	-الالتزامات لأجل تزيد عن سنة

تابع الملحق رقم (١)

أوزان المخاطر لشرائح التوريق (%)

أوزان المخاطر	الشرائح
٢٠	AAA إلى AA-
٥٠	A إلى A-
١٠٠	BBB إلى BBB-
١٥٠	BB إلى BB-
تخصم من رأس المال	B- أو أقل أو غير مصنفة

تابع الملحق رقم (١)

التقييمات حسب وكالات التصنيف

تقييم منخفض الجودة أو النوعية	تقييم عالي الجودة أو النوعية	الوكالات
دون B-	AA- وأعلى	Fitch-IBCA
دون B3	Aa3 وأعلى	Moody s
دون B-	AA- وأعلى	S&P
٧	١(٢١)	وكالات ضمان الصادرات

المصدر:- اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٠٠٠، ٢٣٣

الملحق رقم (٢)

نسبة ملكية البنوك العامة في البنوك المشتركة

العدد	نسبة ملكية البنوك العامة في البنوك المشتركة
٥ بنوك مشتركة	أقل من ١%
٦ بنوك مشتركة	١-٢٠%
١٠ بنوك مشتركة	٢١-٥٠%
٢ بنك مشترك	أكثر من ٥٠%

المصدر: CARANA,2000

ملحق رقم ( ٣ )

متوسط القوة المالية للجهاز المصرفي في بعض الدول المختارة  
وفقاً لتقييم Moody s investors services خلال عام ١٩٩٨

الدولة	التقييم
مصر	D
سنغافورة	B
ماليزيا	D
الأرجنتين	D+
البرازيل	D+
ثييلي	C
المكسيك	E+
الأردن	D
الكويت	D+
الولايات المتحدة	C+
ألمانيا	C+
اليابان	D+

يعكس هذا التقييم وجه نظر مؤسسة Moody عن القوة المالية وهي تعكس ما إذا كان البنك يتطلب دعم مالي من المساهمين أو الحكومة أو مؤسسات أخرى ، ويتراوح التقييم فيما بين A (أعلى تقييم) ، E (أقل تقييم) .

المصدر : IMF, International Capital Market .

٢- تصنيف مؤسسة (EIU) Unite Economist Intelligent

كل دولة تم تقييمها في فئة تتراوح من (A) وهي تعكس أقل مخاطرة ، (E) تعكس أقصى مخاطرة ووقعت معظم الدول محل الدراسة في الفئة (B) باستثناء سنغافورة و مجموعة G3 في الفئة (A) تعكس الفئة (B) مجموعة الدول التي ليس لديها قيود فعالة واضحة في نظم سعر الصرف الخاص بها ، ولكن من المحتمل أن تعكس سياستها الاقتصادية والسياسية بعض المخاوف. وتتمتع معظم

دول المجموعة (B) بان لديها حرية في دخول سوق المال العالمي . ولا توجد مخاطر رئيسية في تعاملاتها المالية الدولية . ولكن مخاطرها السياسية لابد أن تراقب بحذر (Bank scope, IBCA).

ملحق رقم(٤)

حجم القطاع المالي في مصر وبعض الدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للفترة من (٩٤-٩٩) %

البيان الدولة	أصول البنك المركزي	نسبة أصول البنوك التجارية%*	نسبة السيولة المحلية M2/GDP	نسبة أصول المؤسسات المصرفية الأخرى **
مصر	٥٣	٨٨	٧٦	٥,٤
سنغافورة	٨٥	١٧٥	٩٧,٥	٤٣
كوريا	١٩,٤	٨٠,٩	٤٩	٦٤,٦
ماليزيا	٣٧,٦	١٢٥	٩٦,٣	٥٤,٦
الأرجنتين	١٣,٩	٣٥	٢٤,٨	٠,٨
المكسيك	١٠,٥	٤٠	٢٨	١٥,٨
شيلي	٤٥,٦	٦٣,٥	٤٣,٥	٢
البرازيل	٢١,٩	٥٣	٣١,٥	١٠
الأردن	٦٢	١٥٠	١٠٠	٧
الكويت	١٤,٥	١٢٧	٨٨	٢٦
الولايات المتحدة	٦	٥٠	٥٩	١٤
ألمانيا***	٩,٧	١٦٢	٦٧	n.a
اليابان	١٢	١٥٤	١١٦	١٤١

ملاحظات: - \*البنوك التجارية في حالة مصر تشمل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والمؤسسات المصرفية الأخرى تشمل البنوك المتخصصة

- \*\*المؤسسات المصرفية الأخرى في معظم الدول تشمل البنوك المتخصصة وبنوك الادخار والمؤسسات المالية للمشروعات الصغيرة وشركات العقارات والتعاونيات وبنوك الأمانة Trust Bank والتجارة Merchant .

\*\*\* بالنسبة لحالة ألمانيا تشمل كل المؤسسات المصرفية

n.a- غير متاح

المصدر: محسوب من IFS العمود الأول سطر ١٢، ١١، ١٢g٠.12 العمود الثاني سطر ٢٠ الي G٢٢ العمود الثالث سطر ٣٤ ، ٣٥ العمود الرابع سطر ٤٠ الي d٤٢.

ملحق رقم (٥)

مؤشرات هيكل الصناعة المصرفية في مصر وبعض الدول الأخرى في عام ١٩٩٨ %

البيان الدولة	درجة التركيز %	عدد أكبر البنوك* وفقاً لحجم الأصول	متوسط حجم الأصول بالمليار دولار	نصيب البنوك المملوكة ملكية عامة**
مصر	٦٠,٥	١٤	٤,٨	٥٩
سنغافورة	٣٩	١٥	١٦	صفر
كوريا	٥٠	٣٠	٢١,٣	٢٨
ماليزيا	٤٠	٢٩	٤,٥	٧
الأرجنتين	٣٨	٢٦	٥	٣٠
المكسيك	٦٨	١٨	٩,٦	صفر
شيلي	٤٧	١٤	٣,٤	١٣
البرازيل	٥٢	٥٥	٩,٦	٤٧
الأردن	٩٥	٤	٥,٦	( )
الكويت	٨٨	٦	٥,٦	٨,٥
الولايات المتحدة	٣٥	٣٢٤	١٤	صفر
ألمانيا***	١٧	٧٧	٣٩,٤	٤٧
اليابان	٢٢	١٥٤	٩٦	١٥



ملاحظات: \* يُعد البنك بنك كبير إذا زادت أصوله عن (١) مليار دولار وفقاً لتصنيف

### Bank scope IBCA

\*\* إجمالي أصول البنوك العامة الي إجمالي الأصول المصرفية بدون البنك المركزي

\*المصدر :- بيانات الدول خلاف مصر من (IBS,1999) بالنسبة لمصر محسوبة من

بيانات البنك المركزي والتقارير السنوية للبنوك. أما الأردن والكويت محسوبة من Bank  
&Scope , , IBCA

### ملحق رقم (٦)

معدل نمو الائتمان الحقيقي الممنوح للقطاع الخاص

متوسط الفترة من (٩٥-٩٠) ثم الفترة من (٩٦-٩٩)

٩٩	٩٨	٩٧	٩٦	متوسط الفترة ٩٥-٩٠	البيان
١٥,٦	٢٢,٢	٢٢,٤	١٤,٦	٥	مصر
٢-	٨	١١	١٥	١٣	سنغافورة
١٩	٧-	١٥	١٢	١١	كوريا
٣,٢	١-	٢١	٢٤	١٤	ماليزيا
٢,٩-	١٠	١٣	٣	٣	الأرجنتين
٠,٧	٦-	٢٦-	٣٩-	٢١	المكسيك
١-	٨	٨	٦	١٠	شيلي
٥	١٠	٢-	٣-	٤	البرازيل
٣	٦,٤	٣,٢	٦	٨	الأردن
٢,٣	٩,٧	٣٦,٦	٢٥	*٣٣	الكويت
١٠	١٠	٥	٣	١-	الولايات المتحدة
	٨	٥	٦	٦	ألمانيا
٢-	١-	١-	١	٢	اليابان

ملاحظات: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مثبت بالرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

\* الكويت متوسط لعامي ١٩٩٤-١٩٩٥

المصدر: Johan Hawkins & Philip turner, IBS,op.cit 1999، مصر محسوبة

من IFS,2001

### ملحق رقم (٧)

نسبة القروض الرديئة إلى إجمالي القروض

الدولة البيان	القروض الرديئة إلى إجمالي القروض	المخصصات إلى إجمالي القروض الرديئة
سنغافورة	٨	٥٤
كوريا	٧	-
ماليزيا	١٣	٥٦
الأرجنتين	٩	٦٥
شيلي	١	١٢٩
البرازيل	١١	١٢٠
المكسيك	١١	٦٦
الولايات المتحدة	٤	٥

ونسبة المخصصات إلى إجمالي القروض الرديئة في بعض الدول خلال عام ١٩٩٨% ١٩٩٨

ملحوظة: الولايات المتحدة خلال الفترة من ٨٤-٩١ وهي التي الفترة شهدت ذروة

الأزمات المصرفية.

المصدر: Johan Hawkins & Philip turner, IBS, op.cit 1999

ملحق رقم (٨)

معدلات كفاية رأس المال و التشغيل مقارنة بمجموعة من الدول متوسط الفترة من

معدلات التشغيل ١٩٩٦-١٩٩٨ %					معدل كفاية رأس المال		البيان
التكلفة إلى الدخل	ROAE	ROAA	دخول أخري	صافي هامش الفائدة	رأس المال الأساسي	إجمالي راس المال	
٤٩	١٣,٨	٠,٨	١,٦	١,٦	٥,٧	١١,٥	مصر
٤٦,٥	٥,٣	٠,٤٢		٢,٣	١٤	٢٠	سنغافورة
١١٣	٤٧,٧-	١,٣-	٠,٩	١,٥	٣,٠٥	٨	كوريا
٥٤	٨,١	٦٠-	٠,٨١	٣,٠٢	٧,٦	١٧,٣	ماليزيا
٧٨,٢	٥,٩	٠,٧١	٣,٨	٥	٨,٧	١٤,٥	الأرجنتين
٥٧,٦	٨,٢	٠,٦٥		٦,٥	٧,٨	١٣,٨	المكسيك
٦٥	١٥	١,٠٢		٥,٤	٨	n.a	شيلي
٩٠	٣,٢	٠,٢٦	٣,٧	٦,٤	١٢,١	٢٠	البرازيل
٦١,٤	١٤	٠,٩٥	١,٢	٣,٢	٩,٧	٢١	الأردن
٣٨,١	١٠,٧	١,٢		٢,٣	١١,٥	٢١,٣	الكويت
٦١	١٦,٦	١,٥	١,٥	٤,٥	٩	١٣	الولايات المتحدة
٧٠	١٢,٣	٠,٨٣	١,٢	٢	٥,٦	١١	ألمانيا***
٧١	١٥,٧-	٠,٥٨-	٠,٩	٢	٣,٨	١٤	اليابان

ملاحظات : المؤشرات محسوبة كمتوسط لكل مؤشر للبنوك العاملة في كل دولة، وفي حالة

الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان كمتوسط لأكبر البنوك فقط.

المصدر : محسوب من Bank scope, IBCA

## الملحق رقم (٩)

### مؤشرات التصنيف وفقاً لتقرير التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي

- يتم ترتيب المؤشرات من (١-٧) حيث (١) هي الدرجة الأقل و(٧) هي الدرجة الأفضل
- المؤشر الأول : درجة التطوير والخبرة المالية.
- المؤشر الثاني : الحصول علي الائتمان أيسر خلال العام الماضي.
- المؤشر الثالث : المنافسة في السوق المحلي وهل تواجه البنوك المحلية منافسة من البنوك الأجنبية.
- المؤشر الرابع : القدرة علي التمويل الخارجي ،هل لدي الشركات إمكانية الحصول علي تمويل للاستثمار من البنوك أو أسواق السندات من الخارج .
- المؤشر الخامس : تسيير الائتمان .
- يقيس إمكانية الحصول علي ائتمان بمجرد وجود خطة صحية وقوية للعمل وبدون ضمانات.
- المؤشر السادس : السلامة المالية للبنوك.
- فالبنك يكون دائماً في سلامة مالية من خلال ميزانية جيدة تتمتع بالسلامة المالية.
- المؤشر السابع : الدخول إلى السوق المصرفية.
- مدي إمكانية دخول بنوك جديدة إلى السوق وتخضع لقواعد وإجراءات مناسبة.
- المؤشر الثامن : درجة التحكم في سعر الفائدة .
- مدى يتحدد سعر الفائدة علي الودائع أو القروض وفقاً لآليات السوق.
- المؤشر التاسع : سعر الفائدة: الفرق بين سعر الفائدة علي القروض وسعر الفائدة عليها الودائع صغير مقارنة بالمستوي العالمي.
- المؤشر العاشر : مدي إمكانية اقتراض الشركات من سوق السندات العالمي إذا كان ذلك ضرورياً.
- المؤشر الحادي عشر : تستطيع الشركات الحصول علي أموال من خلال إصدار أسهم في السوق المحلي بهدف السيطرة علي الشركات.
- المؤشر الثاني عشر : وجود أشكال من الاستحواذ بغرض السيطرة على الشركات من خلال شراء الأسهم من سوق المال و هو ما يثير مخاوف قانونية.

المؤشر الثالث عشر : راس المال المخاطر .  
المنظمين ذوي المشاريع الجديدة ولكن يوجد بها درجة مخاطرة دائماً يحددون رأس المال المخاطر الذي يشارك في ذلك .  
المؤشر الرابع عشر : القواعد والإجراءات والرقابة المالية .  
تطابق القواعد والإجراءات الرقابية في الدولة مع النظم العالمية .  
المؤشر الخامس عشر : التداول القائم علي معلومات داخلية  
عدم وجود عمليات تعتمد علي معلومات داخلية للشركات .  
المؤشر السادس عشر : معدل الادخار  
نسبة الادخار القومي الي الناتج القومي الإجمالي .  
المؤشر السابع عشر : نصيب القطاع الخاص من النظام المصرفي .  
المطلوبات من القطاع الخاص كنسبة من إجمالي المطلوبات .  
المؤشر الثامن عشر : العمق المالي . إجمالي أصول بنوك الودائع إلى GDP1999  
المؤشر التاسع عشر : المخاطر المالية  
المؤشر العشرون : التقييم الائتماني للدولة .  
المؤشر الحادي والعشرون : هامش الفائدة ، متوسط هامش الفائدة في ٩٩ الفرق بين سعر الفائدة الدائنة والمدينة .  
المؤشر الثاني والعشرون : معدل الاستثمار ، إجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

ملحق رقم ( ١٠ ) المؤشرات من ٢٠٠٠-٩٧

البنك	حجم الأصول	معدل نمو الودائع	كفاية رأس المال	جودة الأصول				كفاءة التشغيل				السيولة	
				مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض	مخصصات خسائر القروض /صافي دخل الفائدة	صافي هامش الفائدة	الدخول من غير الفائدة/متوسط الأصول	العائد علي متوسط الأصول	العائد علي حقوق الملكية	تكلفة التشغيل	صافي القروض لإجمالي الأصول	صافي القروض للودائع	
البنوك الكبرى													
الأهلي	١٩,٢	١١	٥,١	٢,٨	١٢٨,٧	١,٣	١,٩	٠,٥٢	١٠,١	٢٩,٨	٥٣,٥	٦٠,٦	
مصر	١٥,٢	٥	٣,٢	١,٥	٨٣	٠,٧١	١,٧	٠,٣٦	١١,٢	٦٠,٦	٤١	٤٥	
القاهرة	٩,٦	١٠	٣,٧	na	na	٠,٩٨	٢,٣	٠,٥٤	١٤,٤	٨١	٥٣	٥٨,٥	
الإسكندرية	٦	٤,١	٥,٢	٢,١	٨٣,٥	١,٦	١,٦	٠,٤٧	٩	٤٣	٥١	٥٨	
فوق المتوسط													
التجاري الدولي	٤,٥	٧,٣	٩,٢	٠,٧٩	٢٢,٣	٢,٥	١,٨	٢,١	٢٢	٣٧	٦٥	٨٨	
مصر الدولي	٢,٩	٧,٥	٧,١	٠,٣٣	٧,١	٢,٥	١,٨	٢,٣	٣٦,٤	٣٤	٤٨,٣	٥٧,٣	
قناة السويس	٢,٤	١٤,٤	٦,٥	na	na	١,٥	٢,١	١,٢	١٩,٣	٦٧	٦٢	٧٠,٣	
العربي الدولي	٢,٣	٩,٤	١٥	٢,٣	٤٨,١	١,٢	١,٥	١,٠٤	٧	٤٣	١٧,٦	٢١	
متوسط													
الوطني للتنمية	١,٨	٨,٣	٥,٣	١,٤	٨٧	١,٣	٢,٦	٠,٨٤	١٦	٥٠,٣	٥٦	٦٣,٢	
المصري الأمريكي	١,٧	١٣	٨	٠,٢٦	٦,٧	٢,١	١,٦	١,٨	٢٢	٥٠	٥٥,٢	٧٠	
مصر اكستريور	١,٦	٢٥	٥,٤	١,٣	٣٩	١,٥	٢	١,٤	٢٧	٤١	٤٧,٥	٥٢	
الإسكان والتعمير	١,٦	٨-	٤,٣	na	na	٢,٣	١,٢	١	٢٧	٥٨,٥	٥٧,٥	٢١١	
تنمية الصادرات	١,٥	٤٥	١٤	١,٢	٣٢	٢,٧	٢,٥	٢,٣	١٦	٤٢	٦٧	٩٢	
المهندس	١,٣	٢٠	٤	٤	٢١٢	١,٥	٢,٧	صفر	صفر	٢٥,٣	٦٦,٣	١٧,٦	
سوسيتية جنرال	١,٣	١١,٢	٧,٣	١,٧	٣٦	٣,٢	١,٨	٢,٤	٣٣	٢٢,٦	٦١	٢٧	
العربي الأفريقي	١,٢	٤-	١٢,٥	١,٤	١٠,٥	٢,٥	١,٩	١,٦	١٥,٥	٥٨	٤٢	٦٥,٥	
الوطني المصري	١,١	٢٥	١٠	٢,١	٥١	٣	٣	٢,٥	٢٥,٦	٢٩,٦	٦٤	٧٧	



السيولة		كفاءة التشغيل					جودة الأصول		كفاية رأس المال	معدل نمو الودائع	حجم الأصول	البنك
صافي القروض للودائع	صافي القروض لإجمالي الأصول	تكلفة التشغيل	العائد علي حقوق الملكية	العائد علي متوسط الأصول	الدخول من غير الفائدة/متوسط الأصول	صافي هامش الفائدة	مخصصات خسائر القروض /صافي دخل الفائدة	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض				
٦٠,٦	٥١,٤	٤٨	٢٥,٦	١,٦	٢,٣	٢,٧	٤٣,٥	١,٦	٦,٧	٢٤,٤	٠,٩٥٧	المصري البريطاني
٦٦,٢	٥٤,٦	٣١	٢٦	٢	٢,٥	٣,٢	٥٨,٦	٣	٨	١٥,٣	٠,٩٢٢	القاهرة بركليز
٨٤,٢	٧٤	٣٨	٢٣-	١-	٢,٣	٢	١٨٧	٣,٩	٩,٢	٢٦	٠,٨٤٨	المصري المتحد
٧٠	٥٩	٥٤	١٥,٢	١,٢	٢,٣	١,٦	٣٢,٧	٠,٧٥	٩,٦	١٥	٠,٧٧٨	المصري الخليجي
٧٣	٥٤,٥	٣٠	١٦,٥	٢,٥	٣,٦	٤	٥٧,٧	٣,٧	١٤,٥	١٥,٧	٠,٦٠٩	مصر رومانيا
٧٠	٤٨,٦	٢٧	٢٠	٤	٢,٨	٣,٥	١٩,٨	١,٢	٢٢	٨	٠,٥٧٦	الدلتا الدولي
٦٦,٥	٥٨	٣٢	٢٢,٧	٤,١	٢,٤	١,٩	٤٢	١	١٠	١٩,٨	٠,٥٧١	المصري التجاري
صغير												
٧٢	٥٨,٦	٢٢	٣٤,٧	٤,١		٢,٦	٣٢,٧	١,٢	١٢,٥	١٨	٠,٤٨٩	إسكندرية التجاري
٦٨	٥٧	٣٩	صفر	صفر	١,٢	٢,٧	٨١	٥,٢	١٠,٥	٣	٠,٤٦٨	النيل
٤٨,٣	٣٦,٦	٤٣	١٣,٣	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٣٤	٢	١٧,٤	٨	٠,٤٣٤	سوسينيتيه العربي
٨٠	٥٤	٣٩,٥	١٠,٥	٢,٨	٣	٤,٢	٢,٤	١,٢	٢٥,٦	١٣	٠,٤١٥	مصر إيران
٧٧,٥	٥٤,٦	٥٦	٢١	٢,٣	٢,٤	٣,٢	na	na	١٢,٦	١١-	٠,٣٢٣	المصرفية العربية
٦٩	٥٨	٤٥,٣	٨,٣	٠,٥٩	٢,٥	٢,٦	٨٧	٣,٤	٧,٥	٢,٥	٠,٣٢١	القاهرة باريس
٥٣	٤٥	٣٦	٢٨	٢,٥	٢,١	٢,٩	٢٤,٣	١,٢	٩,٣	٠,٢	٠,٣٠٢	مصر أمريكا
٧٠	٥٧,٦	٣٣	٢٣	٢	٢,٥	٢,٥	٤٢	١,٦	٩,٥	٧	٠,٢٦٧	الاتئمان الدولي
٦٩	٤٨	٨٢	صفر	صفر	٢,٥	٢,٣	١٣٥	٣,٥	٢٠	٠,٤	٠,٢٦٦	التجارة والتنمية
٨٤	٥٧	٢٢	٢٩	٦	٣,٨	٢,٤	٨,٧	٠,٦١	١٩	١١,٨	٠,١٢١	بور سعيد الوطني
٦٨	٥١	٦٦	٩,٦	١,٩	٣	٢,٧	na	na	٢٠	٥,٦	٠,١٠٨	الشرق الأقصى



المصدر: محسوب من بيانات البنوك .

ملحق رقم ( ١١ )

مقارنة أداء متوسط كل مجموعة بالمتوسط العام

السيولة	كفاءة التشغيل					جودة الأصول			معدل نمو الودائع	البنك	
	صافي القروض لإجمالي الأصول	صافي القروض للودائع	تكلفة التشغيل	العائد علي حقوق الملكية	العائد علي متوسط الأصول	الدخول من غير الفائدة/متوسط الأصول	صافي هامش الفائدة	مخصصات خسائر القروض /صافي دخل الفائدة			مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض
٦٦,٥	٥٢	٤٣	١٨,٣	١,٨	٢,٣	٢,٣	٥٧	١,٨	١٠,٤	١١	المتوسط العام
٥٥,٥	٥٠	٥٤	١١	٠,٤٧	١,٨	١,٢	٩٨	٢,١	٤,٣	٧,٦	الكبري
٥٩	٤٨,٢	٤٥	٢١,١	١,٦	١,٨	١,٩	٢٥,٨	١,٦	٩,٤	٩,٦	فوق المتوسط
٧٥	٥٧,٣	٤٢	٢٠,٢	١,٥	٢,١	٢,٣	٥٩,٢	١,٦	٧,٨	١٥	متوسط
٦١,٣	٥٠	٣٧,٤	١٦,١	١,٩	٢,٤	٢,٦	٥٩,٩	٢,٣	١١	١١	أقل من المتوسط
٦٩	٥٢,٤	٤٣,٩	١٦,١	٢,٣	٢,٦	٢,٧	٤٤,٦	١,٩	١٥	٥,٣	صغير

المصدر: محسوب من بيانات البنوك

المراجع :

أولاً باللغة العربية

- أبو زيد السوقي ، ٢٠٠١ ، مسئولية ومراحل التقييم للأداء الائتماني ، فى ندوة المسئولية عن منح ومتابعة الائتمان المصرفي ، مركز البحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .
- أبو العيون محمود، ١٩٩٧ ، تحرير التجارة الخارجية فى الخدمات بين الطموحات والواقع ، هناء خير الدين(محرر)، انعكاسات دورة أوجواي على الدول العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد فى الفترة من ١٣-١٥ يناير ١٩٩٦ ، القاهرة ، دار المستقبل العربي .
- البنك المركزي ، التقرير السنوي للبنك المركزي المصري ، أعداد مختلفة، القاهرة، البنك المركزي المصرى.
- التقارير السنوية للبنوك، سنوات مختلفة.
- الرفاعي فائقة ، ١٩٩٧ ، الاتفاقية العامة للخدمات المالية وانعكاساتها على القطاع المصرفي فى الدول العربية. هناء خير الدين(محرر)، انعكاسات دورة أوجواي على الدول العربية، مؤتمر قسم الاقتصاد فى الفترة من ١٣-١٥ يناير ١٩٩٦ ، القاهرة ، دار المستقبل العربي.
- السعيد هالة ، سمك نجوي ، ٢٠٠١ ، دراسة تحليلية لسوق السندات فى جمهورية مصر العربية سلسلة دراسات اقتصادية العدد ١٧ مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- الضبع أحمد وآخرون ، ٢٠٠٠ ، خصخصة البنوك والتنمية فى مصر، زرنوقه صلاح (محرر) كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ١٥٣ ، القاهرة، مؤسسة الأهرام.
- العنترى سلوى، ٢٠٠٠ اثر تحرير تجارة الخدمات المالية على وظائف البنك المركزى ، ورقة مقدمه إلى المؤتمر السنوى لقسم الاقتصاد تحرير تجارة الخدمات وتأثيرها على الاقتصاد المصرى، كلية التجارة جامعة عين شمس.
- النشرة الشهرية لوزارة لاقتصاد ، جمهورية مصر العربية ، أعداد مختلفة، القاهرة وزارة الاقتصاد.

- حشاد نبيل ، ١٩٩٤ ، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت لبنان
- حلمي منال ، ٢٠٠٠ ، خصخصة البنوك في مصر ، سلسلة أوراق بحثية العدد ، ١٢ ، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة
- حماده طارق، ٢٠٠١ ، تقييم أداء البنوك التجارية ، تحليل العائد والمخاطر ، الإسكندرية ، الدار الجامعية
- زكي رمزي، ١٩٩٩ ، العولمة المالية ، الاقتصاد السياسي لرأس المال المالي الدولي ، القاهرة دار المستقبل العربي .
- سمك نجوى، ٢٠٠٠ ، علاقة النمو المالي بالنمو الاقتصادي بالتطبيق على مصر -الأردن- المغرب، في تحديات النمو والتنمية في مصر والبلدان العربية ، تحرير باهر عتلم ، القاهرة ، دار المستقبل العربي .
- شحاته إبراهيم، ٢٠٠٠ ، القطاع المالي في مواجهة عنصر الاندماج والتملك ، تجارب وخبرات اتحاد المصارف العربية ، بيروت لبنان .
- \_\_\_\_\_، ٢٠٠١ ، الإصلاح القانوني في إطار الإصلاح الاقتصادي، في إستراتيجيات وخيارات التنمية في الدول الآخذة في النمو، المؤتمر السنوي السابع لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- شاهين ماجدة، ٢٠٠٠ ، تقييم تحرير تجارة الخدمات من منظور الدول النامية ، مجلة النهضة ، العدد الرابع ٢٠٠٠ ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- صبره محمد ، ٢٠٠١ ، المسؤولية عن متابعة الائتمان المصرفي ، في ندوة المسؤولية عن منح ومتابعة الائتمان المصرفي ، مركز البحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة، جامعة القاهرة
- عبد الحميد عبد المطلب ، ٢٠٠١ ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الإسكندرية ، الدار الجامعية
- عبد القادر السيد متولي ١٩٩٩ ، أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المالية علي النظام المصرفي المصري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة الخارجية ، جامعة حلوان .
- عدنان الهندي ، ١٩٩٩ ، جدوي إنشاء مؤسسات ضمان الودائع من الناحية التاريخية " دراسة مقارنة" ، في قضايا مصرفية معاصرة ، ضمان القروض ضمان ائتمان الصادرات ، ضمان الودائع ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت لبنان .
- مجلة اتحاد المصارف العربية ١٩٩٩ ، العدد ٢٢٦ ، المجلد التاسع اتحاد المصارف العربية ، بيروت لبنان.

- مجلة اتحاد المصارف العربية ٢٠٠٠ ، العدد ٢٣٦ ، المجلد العشرون ، اتحاد المصارف العربية بيروت لبنان.
- مركز البحوث والدراسات التجارية ، النصوص الحاكمة للانتماء في تشريعات البنوك والانتماء ، في ندوة المسؤولية عن منح ومتابعة الائتمان المصرفي ، مركز البحوث والدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .
- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠١ ، الاتجاهات الاقتصادية الأساسية لعام ٢٠٠٠ القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام .

ثانياً: باللغة الإنجليزية

Abou- Ali, Sultan. 1998, "The Status Of Reforms In The Banking Sector In The Arab Countries" In *Benefiting From Globalization Workshop Mediterranean Development Forum* , Marrakech , Morocco.

Abul-Eyoun , 1997, Financial services Liberalization in the ESCWA Region: Challenges and opportunities , Arab planning Institute ,Kuwait.

Alan R.Roe 1998, The Egyptian Banking system: Liberalization, competition and privatization, working paper No 28, The Egyptian for Economic Studies, Cairo .

Andrew cornford,2000, The Basle committee's proposals for revised capital standards: Rational, design and possible incidence ,United Nation conference on trade and development, united nation.

Basle committee, 1999, Enhancing corporate governance for banking organizations, Basle Committee.

\_\_\_\_\_2000, A new capital adequacy framework: pillar 3-market discipline, Basle committee. [http://www. Basle committee.org](http://www.Baslecommittee.org)

Charls, Adams, et al, 1998, International Capital Markets, Developments, Prospects, And Key Policy Issues. IMF. Washington. D.C.

Dimitri vittas, 1991, Measuring commercial bank efficiency, use and misuse of bank operating ratios, world bank working paper no.806,world bank.

El- Said ,Hala, & El -Shazly Alla,2001, The credit channel of monetary transmission: application of Egypt, in growth strategies and new options for late comers, 7<sup>th</sup> annual conference of economics department, faculty of economics and political science, cairo university.

El -Shazly Alla,2001, Incentive based regulations and bank restructuring in Egypt. Paper presented at the annual conference of the middle east economic association, new Orleans, USA.

FITCH IBICA, 20001,Bank scope World Bank information source, FITCH IBICA.

Gerard Caprio& Patrick Honohan, 1999, Towards a stability of the financial system. Journal of economic perspective, vol. (13) no.4

Garten, Jeffrelly,1998, in this economic chaos , a global central bank can help international herald tribune. Journal of economic perspective, vol.(12)no.3

Hennle van greuning& sonja,B.2000, Analyzing banking risk: A framework for assessing corporate governance and financial risk management. World Bank publications.

Howward handy, 2001,Monetary policy and financial sector reform in Egypt and the challenges ahead. Working paper no. 51.The Egyptian center for economic studies, Cairo.

IFC.1998, Emergent market fact book, IFC.

IMF, 2000,2001, International financial statistics , IMF

International Organization of Securities Commissions,(IOSCO) 1997, Financial Risk Management In Emerging Markets. <http://www.iosco.org>.

John Hawkins &Philip Turner,1999, Bank restructuring in practice: An overview in bank restructuring .BIS policy papers,no.6 bank for international settlements.

King Robert Ross levine,1993, financial and growth: shumpeter might be right. Quarterly journal of economic no.108 vol.(3).

Levine Ross, Loayza N. et al, 1999 financial international growth causality and causes. World bank policies research working paper no. 2059. World Bank

Levine Ross,1996, Foreign banks, financial development , and economic growth, in international financial market edit by Claude barfed Washington Dc. AEI press.

Millard long and Dimitri vittas, 1991 Financial regulation changing the rules of the game, world bank working paper, no. 803. world bank.

Mohieldin Mahmoud ,2000, On bank market structure and competition in Egypt , paper presented to conference of financial innovation and competition in Egypt, economic policy initiative consortium(EPIC) Egypt.

Patrick honohan,1997, Banking system failures in developing and transition countries: diagnosis and prediction , BIS working paper no.39 [http:// www. BIS. org](http://www.BIS.org).

Peters, Rose, 1997, Money and capital market, in global market place, IRWIN press.

\_\_\_\_\_,1998, Commercial bank management, London press.

Raffer,1990, Applying insolvency to international debts: An economically efficient solution with human face, world development, vol. 8

Robertz, aliber, 1984, International banking: A survey, journal of money, credit and banking - vol. 16- no (4).

Saunder.a & vallter,1996, Financial system design, the Asia pacific Entex: cost and benefits of universal banking management journal of money, credit and banking

Shffer S. ,1991 A test of competition in Canadian banking , journal of money, credit and banking. vol.25 no.(1).

Stijin claessens, Asli Demirgic & harry huizinga,1998, How does foreign entry affect the domestic banking market, world bank working paper ,no.1918, world bank.

Thorsten beck, Asli Demirgic,& Ross Livine,1999 A new data base on financial Development and structure , world bank working paper no. 2146. World Bank.

World Bank .1998, East Asia: The Road to Recovery. World Bank. Washington. D.C.

World economic forum , 2000, The global competitiveness, world economic forum, center for international development.

